الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة **٥٥**

الثلاثاء ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

البند ٣٧ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/65/35)

تقرير الأمين العام (A/65/380 و A/65/380/Add.1)

مشاريع القرارات (A/65/L.14 و A/65/L.15 و A/65/L.16 و A/65/L.17 و A/75/L.24)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يذكر الأعضاء أنني كنت قد أعلنت في نهاية جلسة هذا الصباح أننا سنبدأ جلستنا بعد ظهر اليوم ببيان يدلي به ممثل الجمهورية العربية السورية ممارسة لحق الرد. قبل أن أعطيه الكلمة، أود التذكير بأن البيانات في إطار حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية ممارسة لحق الرد.

السيد الجعفري (سوريا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، قبل أن أدخل في صلب الموضوع، أود أن أعرب عن أملي في ألا تتكرر تلك الأخطاء الفنية إطلاقاً في ظل رئاستكم الموقرة.

(تكلم بالعربية)

اسمحوا لي أن أقرأ على مسامع السادة الحاضرين بعضاً من عناوين مقالات نشرتها الصحافة الإسرائيلية مؤخراً، وهي مقالات تشكل بحد ذاتها رداً مباشراً من الصحافة الإسرائيلية نفسها على التضليل الذي مارسه المندوب الإسرائيلي يوم أمس بحق بلادي.

عنوان المقال الأول: نشرته صحيفة هارتس الإسرائيلية بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر يقول:

”إن قانون الاستفتاء على مصير الجولان المحتل والقدس الشرقية هو بصقة إضافية في وجه الأسرة الدولية ويلقى بظلال كثيفة على التزام إسرائيل بقرارات الشرعية الدولية“.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وعنوان المقال الثاني المنشور في صحيفة إسرائيل اليوم بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ يقول:

”تحاول الحكومة الإسرائيلية على نحو غير ديمقراطي أن تمنع بواسطة القانون توقيع اتفاقية سلام مع سوريا وتحقيق مصالحة مع الفلسطينيين بشأن القدس“.

أما المقال الثالث، فقد نشرته صحيفة هارتس الإسرائيلية بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وجاء تحت عنوان: ”نحن الإسرائيليون أبناء الشعب المختار سنقرر مصير شعب آخر يعيش لأجيال تحت الاحتلال ... هكذا هي الوقاحة الإسرائيلية بأبشع صورها“. وقد جاء في نص المقال نفسه ما يلي: وأقتبس

”إن الديمقراطية الإسرائيلية في أفضل صورها: الشعب الإسرائيلي بأسره سَيُبت في مسألة التسوية القائمة – ولكن ليس في مسألة المستوطنات، ليس في مسألة الضم وليس في مسألة الحروب. التضليل الإسرائيلي على أفضل صوره. يسنون قوانين ليوم التسوية، فقط كي يبعدوا هذه التسوية أكثر فأكثر. كان على الإسرائيليين أن يسألوا منذ زمن بعيد إلى أين تسير وجهتهم. ماذا تريدون، بحق الجحيم، وإلى أين نحن نسير؟ المستوطنات ستبنى أكثر فأكثر، الاحتلال سيتعمق وسيترسخ أكثر فأكثر – وماذا بعد ذلك؟“.

إن إرهاب الدولة الإسرائيلي جلي وموثق من قبل العديد من المؤسسات الدولية، ويتكون من سجل أسود مليء بالمذابح والجرائم والعدوان واحتلال استمر لأكثر من ٦٠ عاماً للأراضي العربية. إنه إرهاب دولة، تفننت فيه إسرائيل فارتكبت جميع أنواع الجرائم وأفظعها بحق المدنيين في فلسطين والجولان السوري ولبنان والأردن ومصر وتونس والسودان.

ونذكر جميعا ما حدث في قانا وجنين ونابلس وغزة وبحر البقر ودير ياسين والقنيطرة، إنه إرهاب إسرائيل الذي لم يسلم منه حتى ممثلي الأمم المتحدة، بدءاً باغتيال الوسيط الكونت برنادوت، مروراً بقتل عناصر حفظ السلام في قوات اليونيفيل في لبنان، وانتهاءاً بتدمير مقار وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في غزة عام ٢٠٠٨ وقتل نشطاء السلام الأتراك هذا العام.

إنها قائمة إرهاب تطول حتى أن المرء يعجز عن وصف ما ارتكبته إسرائيل على امتداد تاريخها الدموي من جرائم إبادة وجرائم حرب وتطهير عرقي.

إن إسرائيل يمكنها أن تخدع بعض الناس لبعض الوقت، إلا أنها لن تستطيع أن تخدع جميع الناس كل الوقت، وقد أصبحت ممارساتها العدوانية والعنصرية واضحة ومعروفة وموضع استهجان وإدانة من معظم دول العالم. لقد أصبحت كلمة إسرائيل رديفة لكلمات مثل: عدوان، قتل، عنصرية، استيطان، إرهاب، واغتيالات كان آخرها في دبي كما يعرف الجميع.

وستحتاج إسرائيل إلى الكثير من طلب الغفران والصفح من ضحاياها وإلى الكثير من تأنيب الضمير ومساءلة الذات عن جرائمها الإرهابية المرتكبة على مدى عقود ومن قبل حكوماتها المتعاقبة، قبل أن يفكر المجتمع الدولي، الرسمي والمدني، بالتوقف عن إدانتها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية العامة ستبت في مشروع القرار A/65/L.24، المعنون ”حل الدولة الواحدة“، في موعد لاحق بناء على طلب من مقدم مشروع القرار. وأود أن أبلغ الأعضاء كذلك بأن

البت في مشاريع القرارات A/65/L.14 إلى A/65/L.17 سيتم مباشرة بعد النظر في البند ٣٦ من جدول الأعمال، المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط“.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٧ من جدول الأعمال.

البند ٣٦ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط

تقارير الأمين العام (A/379، A/65/380 و A/65/380/Add.1)

مشروعا القرارين (A/65/L.18 و A/65/L.19)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل مصر ليعرض مشروعي القرارين A/65/L.18 و A/65/L.19.

السيد عبد العزيز (مصر): تنظر الجمعية العامة اليوم في بند ”الحالة في الشرق الأوسط“ في إطار ممارسة دورها الأصيل في التعامل مع النزاع والتوتر الدائم في منطقة الشرق الأوسط نتيجة لاحتلال إسرائيل غير المشروع للأرضي العربية من عام ١٩٦٧، ورفضها قبول إرادة المجتمع الدولي، والانصياع لقواعد القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وقرارات الأمم المتحدة المختلفة، رغم كافة الجهود الدولية والإقليمية المبذولة للتوصل إلى حل تفاوضي شامل يسمح بتحقيق التسوية السلمية الدائمة والعادلة لقضية فلسطين التي تشكل جوهر النزاع.

فمما لا شك فيه، أن منطقة الشرق الأوسط تمر الآن بمرحلة بالغة الخطورة نتيجة المواقف الإسرائيلية المتعنته، حيث تؤكد دولة الاحتلال كل يوم تحديها للإرادة الدولية من خلال مواصلة سياسة الاستيطان، بما في ذلك توسيع المستوطنات القائمة حاليا بشكل غير شرعي، وبصفة خاصة داخل وحول القدس الشرقية منذ انتهاء فترة ما أُطلق عليه التجميد المؤقت للاستيطان، وذلك على الرغم من مطالبة الأطراف الدولية المعنية كافة، بما في ذلك الأمم المتحدة والمجموعة الرباعية الدولية والاتحاد الأوروبي، وغيرها.

فقد تزايدت في الآونة الأخيرة انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي ولحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتمثل ذلك في احتجازها ما يقرب من عشرة آلاف فلسطيني في السجون وأماكن الاعتقال بدون أي سند شرعي، ومواصلتها بناء جدار الفصل العنصري بالمخالفة لفتوى محكمة العدل الدولية، وإحكامها الحصار الخانق على قطاع غزة، مخالفة لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وقرار الجمعية العامة دإ-١٠/١٨، فضلا عن إمعانها في بناء الحواجز ونقاط التفتيش في الضفة الغربية، وبالإضافة إلى إصدارها قانون قسم الولاء بيهودية الدولة بهدف عزل واضطهاد عرب إسرائيل، ثم قرار الكنيست منذ أيام بعدم جواز التنازل عن الأراضي التي ضمتها إسرائيل في أي اتفاقات سلام مقبلة دون الحصول على موافقة ثلثي أعضائه أو اللجوء إلى الاستفتاء العام، وغير ذلك من المخالفات والانتهاكات التي لا يتسع الوقت لذكرها. ومما يدعو للأسى أن جميع هذه الممارسات ترتبط بسعي إسرائيل المتعمد إفشال جميع محاولات التفاوض المباشر الذي وافق عليه الجانب الفلسطيني، وتشير إلى أن إسرائيل غير راغبة في التوصل إلى أي تسوية سلمية، الأمر الذي سيكون له آثار بالغة الضرر، ليس على الفلسطينيين والإسرائيليين فحسب، ولكن على كافة دول المنطقة والعالم أجمع كذلك.

اتصالا بما سبق، فإن المجتمع الدولي، ممثلا في الجمعية العامة، مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى، باتخاذ اللازم نحو ضمان استئناف العملية التفاوضية، ونحو الوقف الكامل وغير المشروط لسياسة الاستيطان الإسرائيلية غير الشرعية، والتشديد على عدم شرعية اكتساب أراضي الغير بالقوة،

وعدم شرعية أي إجراءات أحادية تؤثر على مفاوضات الحل النهائي، وضمان تنفيذ إسرائيل التزاماتها والدخول في مفاوضات جدية حول القضايا المحورية الست على المسار الفلسطيني، وصولا إلى الحل السلمي العادل والشامل للنزاع العربي – الإسرائيلي على جميع المسارات، على أساس قاعدة الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ولا بد أيضا وبنفس القوة أن يشدد المجتمع الدولي، ممثلا في الجمعية العامة، على عدم شرعية أية إجراءات اتخذها أو تتخذها إسرائيل من أجل تغيير الوضعية القانونية والحقائق الثابتة في الجولان السوري المحتل، وعلى أن جميع تلك الإجراءات وغيرها، بما في ذلك قرار الكنيست الإسرائيلي الأخير، تعتبر لاغية وغير شرعية، لأنها تمثل انتهاكا لكل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن تُطالب الجمعية العامة إسرائيل في هذا الإطار بالالتزام وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) والانسحاب بشكل كامل من الجولان السوري المحتل حتى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ تطبيقا لقراري مجلس الأمن ٢٣٢ (١٩٩٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وتعبيرا عن رفض المجتمع الدولي لاستمرار الاحتلال، ولممارسات إسرائيل غير المشروعة في الأراضي العربي المحتلة، ولمواجهة التدهور الحاد في عملية السلام، يسعدني أن أقدم إلى الجمعية العامة نيابة عن المقدمين هذا العام مشروعي قرارين على درجة كبيرة من الأهمية تحت البند ٣٦ من جدول الأعمال المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط“، وهما مشروع قرار القدس (A/65/L.18) ومشروع قرار ”الجولان السوري“ (A/65/L.19).

يؤكد مشروع القرار الأول ”القدس“ مرجعية قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تتعامل مع الوضعية الخاصة للقدس الشرقية المحتلة، والتي أكدت مرارا وتكرارا ضرورة إلغاء وبطلان جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل بهدف تغيير الطابع والمركز القانوني للمدينة، فضلا عن التأكيد على أن أي حل عادل وشامل لقضية القدس لا بد وأن يتضمن أحكاما ذات ضمانات دولية تكفل حرية العقيدة والديانة للسكان بعيدا عن الاستيطان وعن محاولات التهويد غير القانونية التي تنتهجها إسرائيل والمستوطنون الإسرائيليون، وبعيدا عن انتهاكها لحق الفلسطينيين في ممارسة شعائر العبادة، واعتداءاتها المتكررة على المسجد الأقصى وتهديدها لبنيانه، فضلا عن أعمال الحفر والتنقيب في المدينة القديمة بالقدس، بما في ذلك داخل وحول الأماكن الدينية المقدسة.

أما مشروع القرار الثاني الخاص بالجولان السوري المحتل فيعيد التأكيد على قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، كما يؤكد على القلق العميق للجمعية العامة إزاء استمرار عدم التزام إسرائيل بتنفيذه، ويؤكد انطباق اتفاقيتي لاهاي لعام ١٩٠٧، وجنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على الأراضي السورية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وعدم مشروعية قرار فرض القوانين الإسرائيلية عليها والاستيطان الإسرائيلي فيها، مطالبا إسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان حتى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ واحترام ما سبق التوصل إليه من تعهدات سابقة في هذا الشأن.

إن مقدمي مشروعي القرارين يرون أن الوقت قد حان لكي يتعامل المجتمع الدولي مع النزاع في الشرق الأوسط بنهج شامل. فشعوب المنطقة التي ما زالت تعاني من ويلات الحرب والعدوان تتطلع إلى تحقيق السلام والاستقرار والتعايش المشترك، وهو ما يصعب تحقيقه دون وجود إرادة سياسية والتزام جدي من جانب إسرائيل بالانسحاب الكامل مع جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، تنفيذا لمبدأ الأرض مقابل السلام، وقواعد القانون الدولي، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق، وعلى أساس مرجعيات

التسوية الواردة في مبادئ مدريد وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

ولتحقيق كل ذلك، فإن مقدمي قراري اليوم يتطلعون إلى دعم جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة لمشروعي القرارين والتصويت لصالحهما، تأكيدا لصلابة الإرادة الدولية نحو تحقيق الأهداف الواردة بهما، ونحو إعلاء المبادئ والمقاصد السامية التي قام عليها الميثاق، ودعمتها الدول الأعضاء على مر السنين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر الأعضاء بأن لدينا العديد من المتكلمين المدرجين في قائمتي. ولذلك أقترح على المتكلمين اختصار بياناتهم وتعميم نصوصهم الكاملة في القاعة. وإذا سمح لنا الوقت، أرجو أن نبت في مشاريع القرارات اليوم. وإذا لم نتمكن من ذلك، سيكون علينا أن نجتمع في الساعة العاشرة من صباح غد.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): بداية، أعرب عن التأييد للبيان الذي أدلى به الزميل ممثل جمهورية مصر العربية باسم حركة عدم الانحياز. وأشكره على تقديم مشروعي القرارين A/65/L.18 بشأن القدس و A/65/L.19 بشأن الجولان السوري.

إلى متى ستبقى الجمعية العامة تنظر في البند المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط“ وهي التي دأبت على القيام بذلك منذ دورتها الخامسة والعشرين المعقودة في العام ١٩٧٠ وحتى الآن من دون إحراز أي تقدم في معالجة هذه الحالة؟ وإلى متى ستطالب الجمعية العامة، في كل دورة من دوراتها، إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بإنهاء احتلالها للأراضي العربية، مؤكدة على أن أي إجراءات تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأراضي العربية المحتلة لفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على كل من مدينة القدس والجولان السوري المحتلين، هي إجراءات غير قانونية وليست لها أية شرعية على الإطلاق وتعتبر لاغية وباطلة. ألم يحن الوقت بعد كي تقوم الجمعية العامة بدورها المناط بها بموجب الميثاق في حماية الأمن والسلم الدوليين بعد أن عجز مجلس الأمن عن تنفيذ قراراته التي اعتمدها بالإجماع، لا سيما قراريه ٤٨٧ (١٩٨٠) الخاص بالقدس المحتلة و ٤٩٧ (١٩٨١) الخاص بالجولان السوري المحتل وهما القراران اللذان رفضا قراري سلطات الاحتلال الإسرائيلية الاستفزازيين الأحادي الجانب بضم القدس والجولان المحتلين واعتبراهما باطلين ولاغيين وليس لهما أي أثر قانوني على الإطلاق. ألم يدرك المجتمع الدولي بعد أن إسرائيل لا تقيم اعتبارا لا للشرعية الدولية ولا للمعايير الإنسانية والأخلاقية، وتضرب بعرض الحائط أكثر من ألف قرار اعتمدتها الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المختلفة على مدار أكثر من أربعة عقود.

ها نحن اليوم نناقش، مجددا، البند المتعلق بـ ”الحالة في الشرق الأوسط“، في ظل ظروف بالغة الخطورة تزداد فيها فرص الحرب على حساب فرص السلام، وذلك بسبب تصعيد إسرائيلي عدواني واستيطاني غير مسبوق، كان آخره إعلان حكومة الاحتلال الشهر الماضي بناء ١ ٣٠٠ وحدة استيطانية جديدة في القدس الشرقية. وكل ذلك بهدف القضاء على أي آمال عربية وإقليمية ودولية معلقة لتحقيق السلام الشامل والعادل. هذا في الوقت الذي يسعى فيه العالم بأسره إلى تحقيق هذا السلام المنشود. ويؤكد على أنه يمثل ضرورة ملحة يقتضيها الحفاظ على الأمن والاستقرار في العالم والمنطقة. لكن هذا العالم نفسه الذي نتحدث عنه، يقف مذهولا إزاء قيام إسرائيل بقرع طبول الحرب، وإزاء حملة الاستيطان المسعورة، واستباحة الأماكن المقدسة، واستمرار فرض الحصار على غزة، والتهديد بطرد ملايين الفلسطينيين مجددا من وطنهم تحت ذريعة عنصرية تمييزية تقوم على أيديولوجيات متخلفة عن ركب التاريخ تدعو إلى

تطبيق التطهير العرقي والديني، بذريعة إنجاز وهم يسمى ''يهودية إسرائيل''. ولم تكتف إسرائيل بذلك فهي ماضية ببناء جدار العزل العنصري، وتهويد مدينة القدس، وإصدار القرارات العنصرية، وكان آخرها المتعلق بموضوع قسم الولاء للدولة اليهودية لمن هم من غير اليهود. ويسمون ذلك ديمقراطية. إن هذه القوانين تعبر عن العنصرية الإسرائيلية، كما أنها لا تنسجم مع ما يطالب به العالم من حرية ومساواة في القرن الحادي والعشرين. وهذه القوانين تكشف زيف ما دأبت إسرائيل على الادعاء به من أنها تشكل واحة للديمقراطية في الشرق الأوسط. إسرائيل تريد أن تخترع شكلا خاصا لها من الديمقراطية، شكلا لا يصغه أحد غيرها، شكلا اسمه الديمقراطية العنصرية الاستيطانية التوسعية – الاستيطانية.

لقد تبنت سوريا والدول العربية السلام، باعتباره خيارا استراتيجيا لها من خلال اعتمادها لمبادرة السلام العربية عام ٢٠٠٢، في قمة بيروت، بكل ما يعنيه السلام من عودة الحقوق العربية كاملة، بما فيها انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية حتى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها القرار رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨. ماذا كان الرد الإسرائيلي على هذا الخيار الاستراتيجي العربي بإقامة السلام العادل والشامل؟ تمثل الرد الإسرائيلي بالمراوغة والتجاهل وباجتياح الضفة الغربية وارتكاب مذابح جنين ونابلس في العام ٢٠٠٢، واستمرت إسرائيل بسياساتها التوسعية والاستيطانية واغتصاب الأراضي والاستيلاء على مقدراتها ومواردها. ثم قامت بارتكاب عدوانها الهمجي على لبنان في صيف العام ٢٠٠٦، ثم عدوانها الدموي على غزة عام ٢٠٠٨، ثم طالبت مؤخرا ناشطين إنسانيين يحملون الجنسية التركية ممن حاولوا إيصال مساعدات إنسانية إلى الشعب الفلسطيني المحاصر في غزة.

لا يخرج الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري كثيرا عن هذه الصورة القاتمة، إذ ما زالت إسرائيل ترفض إعادة الجولان السوري المحتل إلى وطنه الأم سوريا، والانصياع إلى قرارات الشرعية الدولية خاصة قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ لعام ١٩٨١. وإمعانا في الاستفزاز والتصعيد وتحد إرادة المجتمع الدولي، قام الكنيست الإسرائيلي قبل أيام بسن تشريع ما يسمى ''تنظيم استفتاء عام قبل الانسحاب من الجولان السوري المحتل والقدس الشرقية المحتلة'' للتصرف فيما لا يملك التصرف فيه أحد في إسرائيل من أراض محتلة، وذلك في استهتار واضح بالقانون الدولي وبموقف وإرادة المجتمع الدولي بأسره والذي قرر بالإجماع، قرارين مشهورين لمجلس الأمن بأن القدس والجولان السوري هما أراض عربية محتلة، وأن قرارات إسرائيل بضمها تعتبر لاغية جملة وتفصيلا. وهنا نؤكد على أن الإجراء الإسرائيلي مرفوض جملة وتفصيلا ولا يغير من حقيقة أن الجولان أرض سورية محتلة ليست قابلة للتفاوض، وبأن عودة الجولان كاملا حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ هي الأساس لإقامة السلام. ونرى أن هذا الإجراء الإسرائيلي الجائر موجه إلى الذين ما زالوا يتوهمون بأن حكومة إسرائيل الراهنة تبحث عن السلام، فيغدقون العطايا لها على هذا الأساس ويسمونها صفقات.

تستمر إسرائيل في سياسة الإرهاب والقمع للمواطنين السوريين في الجولان المحتل وزج أبنائه في السجون، ومصادرة الأراضي، وتوسيع المستوطنات، ونهب ثرواته، وتشويه تاريخه وزرع الألغام فيه. وفي هذا السياق، فقد وجه السيد وزير الخارجية مؤخرا رسالتين متطابقتين إلى كل من الأمين العام ورئيس الجمعية العامة حول قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلية بسرقة مياه بحيرة مسعدة في

الجولان المحتل من خلال سحب مياهها وتحويلها إلى مزارع المستوطنين، الأمر الذي أدى إلى وقوع خسائر مادية كبيرة تقدر بنحو ٢٠ مليون دولار.

نعيد التأكيد من هذا المنبر أن حق سوريا السيادي على الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧ ليس موضع تفاوض أو مقايضة. وأن إقرار استعادته كاملا هو الأساس الذي تبني عليه الترتيبات التي يتطلبها صنع السلام. ونعيد التأكيد أيضا على أن ما تطالب به سوريا من أجل تحقيق السلام ليس تنازلات تقدمها إسرائيل وتروج لها بأنها مؤلمة، بل هي أراض وحقوق مغتصبه يجب أن تعود بكاملها إلى أصحابها الشرعيين.

نحن في سوريا، بشكل خاص، وكدول عربية بشكل عام، متمسكون بالسلام العادل والشامل كهدف استراتيجي يجب الوصول إليه مع كل ما يعنيه ذلك من عودة الحقوق كاملة وفي مقدمتها عودة الأراضي المحتلة دون نقصان. ولكن صفاء نوايانا وصدقها تجاه السلام لا يجعلنا نغفل الحقائق والتساؤلات المشروعة والمنطقية من أجل استقراء المستقبل بشكل دقيق، ومن غير المنطقي أو المقبول أن يكون مطلوبا منا نحن العرب أن نستمر في تقديم البراهين والدلائل على رغبتنا في السلام في الوقت الذي إسرائيل هي من تحتل الأرض، أرضنا ونحن، وهي من يعتدي على الحقوق، حقوقنا نحن، وهي التي تهدد بالحرب على مدار الساعة.

وفي هذا الإطار، نتساءل ويتساءل معنا المجتمع الدولي تبعته، هل يمكن لدولة قامت على الاحتلال غير الشرعي وقتل السكان الأصليين من الفلسطينيين بشكل مستمر حتى هذه اللحظة، وارتكبت المجازر في لبنان والضفة الغربية وغزة والجولان عبر عقود، ووصل إرهابها كدولة إلى الكثير من الدول الأخرى هل يمكن لهذه الدولة أن تعمل من أجل السلام، هل يمكن لدولة أعاقت حكوماتها المتعاقبة علنا وسرا إمكانية التوصل لأي اتفاق خلال العملية السلمية منذ انطلاقها، أن تكون شريكا لنا في عملية السلام؟ لا سيما وأنه اليوم يقبع على قمة هرمها أكثر الحكومات تطرفا في تاريخها. والسؤال الأهم، والذي يحتاج إلى إجابة: إلى متى ستبقى إسرائيل فوق القانون، ولا تحاسب، مستفيدة من ثقافة الإفلات من العقاب في تكرار ممارساتها العدوانية والتمادي فيها؟ وفي هذا الصدد، نؤكد أن المجتمع الدولي مطالب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، باتخاذ خطوات ملموسة تتناسب وفظاعة ما تقوم به إسرائيل لإلزامها بوقف ممارساتها العدوانية وبوقف الاستيطان وبالرفع الفوري للحصار الجائر المفروض على الشعب الفلسطيني في غزة، وبإنهاء احتلالها للأراضي العربية والانسحاب منها إلى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧.

السيد بنيتيز فيرسون (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد كوبا كامل التأييد مشروعي القرارين (A/65/L.18 و A/65/L.19) اللذين عرضهما ممثل مصر، وسوف تصوّت لصالحهما.

إن الحالة غير المستقرة في الشرق الأوسط – التي تتصف بتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، والبناء الجاري لجدار الفصل في الأرض الفلسطينية المحتلة، والحالة المعقدة في لبنان، واحتلال الجولان السوري، في جملة أمور – هي واقع لا يؤثر على المنطقة فحسب، وإنما على المجتمع الدولي بأسره.

ولا يزال ازدراء إسرائيل بالقانون الدولي واحتلالها غير القانوني المستمر للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى يشكل العقبتين الرئيسيتين أمام تحقيق السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة. وتؤكد كوبا من جديد قلقها العميق إزاء المزيد من تدهور الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، ولا سيما نتيجة استعمال

إسرائيل المفرط للقوة ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، والعديد من السياسات والممارسات غير القانونية الأخرى، مثل التدابير اللاإنسانية والهدّامة المتمثلة في العقاب الجماعي ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك حصار غزة.

وتؤكد كوبا مجدداً مناشدتها المجتمع الدولي أن يجبر السلطات الإسرائيلية على رفعها فوراً الحصار الوحشي وغير القانوني للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وفتح المعابر الحدودية، والسماح بانتقال البضائع بحريّة من قطاع غزة وإليه. ويجب كفالة وصول المساعدة الإنسانية على أساس منتظم، امتثالاً للالتزامات القانونية وعملاً باتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتؤكد كوبا من جديد أسفها العميق إزاء المعاناة المستمرة للشعب الفلسطيني خلال ما يزيد على ٤٠ عاماً من الاحتلال العسكري الإسرائيلي الوحشي لأرضه، والرفض المتواصل لحقوقه الإنسانية الأساسية، بما في ذلك حق تقرير المصير، وحق اللاجئين في العودة إلى أرضهم.

ولم تتكلل حتى الآن جهود المجتمع الدولي بالنجاح، بما في ذلك إجراءات الأمم المتحدة لمواصلة المفاوضات السلمية بشأن الحل العادل والسلمي والدائم لقضية فلسطين. فالسلطات الإسرائيلية – برفضها الواضح للقانون الدولي وازدرائها العلني بقرارات الجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان، ومجلس الأمن – تواصل سياساتها العدوانية في المنطقة. وندعو إلى الوقف الفوري لأنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وإنهاء هذه الممارسات شرط مسبق على الإطلاق لتحقيق اتفاق السلام.

وتؤكد كوبا مجدداً على أن أي تدابير أو إجراءات تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في محاولة لتغيير الوضع القانوني أو المادي أو الديمغرافي، أو الهيكل المؤسسي للجولان السوري المحتل، فضلاً عن التدابير لتطبيق ولايتها القضائية وإدارتها هناك، هي باطلة ولاغية ومن دون أثر قانوني لها.

ونؤكد من جديد على أن كل هذه التدابير والإجراءات، بما في ذلك إنشاء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها في الجولان السوري منذ عام ١٩٦٧، هي انتهاكات واضحة للقانون الدولي، والاتفاقات الدولية، وقرارات الأمم المتحدة وميثاقها. وكوبا تناشد إسرائيل أن تتقيّد بقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، وأن تنسحب كليّاً من الجولان السوري المحتل إلى الحدود التي كانت قائمة قبل ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

وتؤكد كوبا مجددا دعمها لعملية السلام في الشرق الأوسط على أساس مبادرة السلام العربية وخارطة الطريق وصيغة الأرض مقابل السلام. ونرفض المحاولات الرامية إلى تعديل ولاية عملية السلام، والتدابير التي تتخذها إسرائيل من جانب واحد، والاستراتيجيات الرامية إلى فرض حلول انفرادية غير قانونية.

إن للشعب الفلسطيني حقا غير قابل للتصرف في إقامة دولة مستقلة وذات سيادة والقدس الشرقية عاصمة لها. ونطالب بعودة جميع الأراضي العربية المحتلة في حزيران/يونيه ١٩٦٧ من دون شروط. تلك هي الطريق الوحيدة التي يمكن بها تحقيق سلام عادل ودائم لجميع شعوب المنطقة.

السيد الجار الله (الكويت): السيد الرئيس، يطيب لوفد بلادي، بدايةً أن يُعرب عن تقديره للجهود المخلصة التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي – مون من أجل إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط. كما يسرنا أن ننتهز هذه المناسبة لنعزز دعمنا ونصرتنا مرة أخرى

لإخواننا الفلسطينيين في اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي احتفلنا به بالأمس.

إن منطقة الشرق الأوسط لا تزال تعاني من عدم الاستقرار منذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية جرّاء ما قامت به إسرائيل من قتلٍ وتشريد جماعي للشعب الفلسطيني، وزج المنطقة في حروب ونزاعات أدت إلى استنزاف طاقاتها ومواردها الأساسية. فمناقشاتنا هنا نتيجة لاستمرار إسرائيل في تجاهلها واستهتارها بقرارات المجتمع الدولي وبالأعراف والمبادرات الدولية المختلفة، بما فيها مبادرة السلام العربية في عام ٢٠٠٢، وما تهدف إليه تلك المبادرة من إحلال السلام العادل، والاستقرار الراسخ، والأمن المستدام في المنطقة، إضافة إلى الدعوة الأمريكية الأخيرة التي أعرب عنها الرئيس باراك أوباما في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها الحالية (انظر A/65/PV.11) من أجل الدخول في مفاوضات مباشرة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل لمدة عام واحد، تُفضي إلى إنهاء جزء كبير من الصراع العربي الإسرائيلي وذلك بالإعلان عن دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة.

إن ما تقوم به إسرائيل من انتهاكات بحق الشعب الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة بمنعه من الحصول على الموارد الأساسية والأولية للحياة، ورفضها كل الجهود الدولية الإنسانية لمد يد المساعدة والعون له في هذا الإطار، إنّما هو دليل آخر من بين مجموعة أدلة على مواصلة إسرائيل خرقها للمواثيق والأعراف الدولية والمبادئ الإنسانية.

إن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وصلت إلى مؤشر خطير للغاية، وستعصف بمبدأي السلم والأمن الدوليين إن لم يكنْ هناك حل عادل يقوم على تنفيذ مختلف قرارات مجلس الأمن، ومنها بالتحديد القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وفي السياق نفسه، تجدد بلادي مطالبتها بتنفيذ إسرائيل لقرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١) الذي يدعو إلى انسحابها من هضبة الجولان السورية والعودة إلى خط الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، وتؤكد على أن استمرار إسرائيل في احتلالها لجزء من الأراضي العربية السورية الشقيقة يشكّل عقبة حقيقية أمام تحقيق السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط.

وعلى نفس المنوال، تجدد دولة الكويت التزامها بالوقوف إلى جانب لبنان الشقيق ودعمه بما يحفظ أمنه وسلامة أراضيه، وتطالب إسرائيل بوقف انتهاكاتها المستمرة للأجواء والأراضي اللبنانية، وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ (٢٠٠٦)، والانسحاب الكامل من الأراضي اللبنانية المحتلة.

لا تزال المساعي الدولية حثيثة نحو إيجاد مخرج للنزاع العربي الإسرائيلي لتحقيق الأمن والسلم الدوليين في منطقة الشرق الأوسط، إلاّ أن إسرائيل بتعنتها ومراوغتها تظل حجر عثرة في طريق تلك المساعي، بعرقلة الجهود الأمريكية لعودة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من خلال إصرارها على انتهاج سياسات متطرفة ومخالفة لنداءات المجتمع الدولي، ولعل آخرها قرارها باستئناف بناء المستوطنات غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي دفع العالم أجمع إلى الشعور بالمزيد من التشاؤم في هذا الخصوص، والجزم بأن إسرائيل، وحكوماتها المختلفة، تتنصل من تحقيق السلام مع الدول العربية.

إن أمام المجتمع الدولي اليوم تحدٍ كبير نحو إجبار إسرائيل وإرغامها على تنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة، بما فيها وقف حملتها الاستيطانية غير القانونية في الأراضي

الفلسطينية، والمُضي قُدماً في طريق السلام المؤدي إلى إقامة الدولة الفلسطينية، والانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة.

السيد المنصور (البحرين): يشكر وفد بلادي المندوب الدائم لجمهورية مصر العربية على تقديمه مشروعي القرارين الخاصين بالقدس والجولان السوري المحتل. ما برحت الجمعية العامة تنظر في البند المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط عاما تلو عام منذ دورتها الخامسة والعشرين المعقودة في عام ١٩٧٠، نتيجة لاحتلال إسرائيل غير المشروع للأراضي العربية منذ عام ١٩٦٧. وعلى مدى تلك السنين تقوم الجمعية العامة في كل دورة من دوراتها بمطالبة إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي العربية وبقبول إرادة المجتمع الدولي بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ذات الصلة. فمنطقة الشرق الأوسط تمر حاليا بمرحلة خطيرة للغاية، وتواجه تحديات كبيرة، فلا يزال تحقيق السلام العادل والشامل بعيد المنال بسبب تعنت إسرائيل في التعاطي مع هذا الطريق السلمي الذي توافق عليه العرب وأصبح ضرورة ملحة للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وبالرغم من هذا الخيار فإن إسرائيل ما زالت تنظر إليه بغطرسة وكبرياء اعتقادا منها بأن ذلك سيكسبها مزيداً من القوة، ويتيح لها الوفير من الوقت.

ومما يزيد الطين بلّة هو استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات والتي كان آخرها الوحدات السكنية المزمع تشييدها في القدس الشرقية والبالغ عددها ١ ٣٦٠ وحدة وفقا لما اتخذته إسرائيل من قرار، على النقيض من قرارات الأمم المتحدة العديدة التي تدين فيها بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، وتؤكد بطلان اكتساب الأراضي أو ضمها بالقوة ومنها قرارات مجلس الأمن ٤٤٦ (١٩٧٩)، ٤٧٦ (١٩٨٠)، ٤٧٨ (١٩٨٠). إن هذه الممارسات التي تعد مخالفة فاضحة للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة والمادة الخامسة والخمسين من قواعد لاهاي، تمثل نزوعاً نحو الاستهتار بعملية السلام التي كان الجميع ينتظر استئنافها على أمل التوصل إلى حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين على حدود ١٩٦٧.

ومما لا شك فيه أن المواقف المتعنتة للحكومة الإسرائيلية واستفزازاتها المستمرة التي تظهر إلى العيان كلما دنا بدء مفاوضات جديدة، تعكس عدم جدية إسرائيل في التوصل إلى حل دائم وعادل يسمح بتحقيق التسوية السلمية والعادلة لقضية فلسطين التي هي أساس الصراع العربي الإسرائيلي. وإزاء هذه المواقف الإسرائيلية فإن الجمعية العامة مطالبة اليوم بتقديم الدعم اللازم للعملية السياسية في الشرق الأوسط لاستئناف جهود العملية السلمية، وهي مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالتأكيد على المبادئ الأساسية لهذه العملية السلمية وإجبار إسرائيل بتنفيذ التزاماتها الدولية للوصول إلى حل سلمي عادل ودائم وشامل للصراع العربي الإسرائيلي في كافة المسارات وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ووفقا لمبادرة السلام العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام وخريطة الطريق والقرارات الدولية ذات الصلة.

لقد شرعت الجمعية العامة في كل دوراتها في مطالبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بإنهاء احتلالها للأراضي العربية وتأكيدها بأن الإجراءات التي تتخذها في الضفة الغربية ولا سيما مدينة القدس المحتلة وكذلك في الجولان السوري المحتل، غير قانونية وليست لديها أية شرعية على الإطلاق وهي إجراءات باطلة ولاغية، وأن قرارات الجمعية العامة التي تصدر سنويا إضافة إلى قرارات مجلس الأمن جميعها تصب على الأثر غير القانوني لهذه الإجراءات، وبالذات القرار ٤٨٧ (١٩٨٠) الخاص بالقدس المحتلة والقرار ٤٩٧ (١٩٨١) الخاص بالجولان السوري المحتل. وهذان القراران الهامان رفضا قرارات إسرائيل الأحادية

الجانب بضم القدس والجولان واعتبارهما باطلين ولاغيين وليس لهما أي صفة شرعية قانونية بتاتا.

وغني عن البيان أن سياسة الاستيطان غير الشرعية التي تواصل إسرائيل انتهاجها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية بحجة النمو الطبيعي أمر لا يمكن إسناده إلى أي تبرير، إضافة إلى معارضته للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ومن الواضح أن سياسة إسرائيل تنحو تجاه تعقيد الوضع على الأرض وفرض الأمر الواقع في محاولة منها لتحسين وضعها في أية مفاوضات مستقبلية تتعلق بالوضع النهائي لهذا الصراع، ومن شأن هذه السياسة عرقلة إجراء هذه المفاوضات لتحقيق السلام العادل والشامل المنشود. إن حصار الشعب الفلسطيني والعقاب الجماعي واستباحة أماكن العبادة وسياسة الأرض المحروقة، وتشييد الجدار العازل العنصري تُعد هذه الممارسات انتهاكا صارخا للقوانين الدولية.

ولكي يعم السلام الشامل والعادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، فإن مملكة البحرين تجدد مطالبة إسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل حتى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، وتؤكد على عدم مشروعية فرض القوانين الإسرائيلية عليه والاستيطان الإسرائيلي فيه، وان استمرار إسرائيل في احتلال الأراضي العربية السورية يشكل عقبة حقيقية أمام تحقيق السلام المنشود في منطقة الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بلبنان فإن مملكة البحرين تطالب إسرائيل بالكف عن انتهاكاتها المستمرة للأجواء والأراضي اللبنانية وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، والانسحاب من الأراضي اللبنانية المحتلة في مزارع شبعا وقرية الغجر بشكل كامل، وتؤكد البحرين على أهمية الحفاظ على وحدة وسلامة أراضي لبنان واستقلاله السياسي.

إن وفد بلادي يطالب المجتمع الدولي واللجنة الرباعية ببذل كافة المساعي الدبلوماسية لأهمية هذا التوجه في إعطاء عملية السلام دفعة جديدة لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط.

السيد كاباكتولان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): في البدء، سيدي الرئيس، تشيد بكم الفلبين، لإيلائكم الأولوية للمناقشة بشأن الوضع في الشرق الأوسط. في عالمنا الذي يزداد فيه الاعتماد المتبادل، لا يمكن تجاهل الحالة في الشرق الأوسط حتى من قِبَل البلدان القصيّة جغرافيا مثل بلدي. إن استقرار وتقدم الشرق الأوسط، بصفته مصدرا رئيسيا للنفط وسوقا ضخمة للخدمات لبلدان كثيرة بما فيها الفلبين، أمر حيوي للسلام والأمن في العالم. هناك أكثر من مليونين من رجال ونساء بلدي يعملون في الشرق الأوسط. لذلك تولي حكومة الفلبين أهمية قصوى لأمن وسلامة كل مواطن فلبيني في المنطقة.

الفلبين من أقوى دعاة ومؤيدي العملية السلمية في الشرق الأوسط ونهدف إلى الإسهام فيها بكل السبل المتاحة لنا. وما فتئت الفلبين تؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة. كما أن الفلبين قد انضمت منذ أعوام طويلة إلى الأصوات العالمية المطالبة بإنشاء وطن للشعب الفلسطيني لرفع المعاناة القاسية عن كاهله. وفي ذلك الصدد، ترى الفلبين جدوى حل الدولتين الذي يقترحه شركاؤنا من أجل السلام. إننا نأمل أن يعمل الإسرائيليون والفلسطينيون يدا في يد لتحقيق تسوية ذات مغزى وطويلة الأمد ومستدامة للمشكلة.

تدرك الفلبين أن الكلام عن تحقيق الاستقرار والسلام الطويل الأمد في الشرق الأوسط سهل والفعل أصعب. وعلى الرغم من استثمار طاقة هائلة ووقتا وموارد

لا تزال مشكلة الشرق الأوسط تستعصي على الحل. غير أن إخفاقات الماضي ينبغي أن تشكل أساس النجاح في المستقبل. ينبغي ألاّ نوقف سعينا إلى إيجاد الحل السليم للمشاكل التي تجتاح المنطقة.

من بين التدابير الملموسة التي من شأنها إرساء قاعدة صلبة للسلام والاستقرار في المنطقة إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ويجدر التذكير هنا بأن ثمة اتفاقا قد تم على مقترح بهذا الشأن في عام ١٩٩٥ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها وذلك في قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وقد أعاد مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد مؤخرا تأكيد ذلك وبالتحديد في الجزء رابعا من قسم الاستنتاجات والتوصيات بشأن إجراءات المتابعة المعنون ”الشرق الأوسط ولا سيما تنفيذ قرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط“.

وتنظر الفلبين إلى نتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ على أنها تمثل إسهاما كبيرا في عملية السلام في الشرق الأوسط. وفي ذلك السياق، أود أن أسلط الضوء على بعض العناصر الحيوية التي تم الاتفاق عليها وتقتضي الاهتمام العاجل واتخاذ إجراءات عاجلة. أولا، يجب أن نعقد مؤتمرا دوليا في عام ٢٠١٢ بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ثانيا، يجب تعيين ميسر بولاية كاملة لدعم تنفيذ القرار المتخذ في عام ١٩٩٥ من خلال إجراء مشاورات مع دول المنطقة والقيام بالتحضير للمؤتمر الذي سيعقد في عام ٢٠١٢. ثالثا، يجب تعيين دولة مضيفة لمؤتمر عام ٢٠١٢. وأخيرا، ينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ولمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تؤديا دورا رئيسيا في التحضير لمؤتمر عام ٢٠١٢.

وينبغي للأمين العام والدول الوديعة الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار المضي بسرعة نحو تنفيذ الإجراءات المنتظرة منهم في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة، المعقود في أيار/مايو الماضي، مع الإشارة بصفة خاصة إلى قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. إن العام ٢٠١٢ يقترب بسرعة.

ويستند الجزء الآخر من الأسس إلى التزام دول المنطقة بحق كل واحدة منها في الوجود، وفي أن تعيش بعيدة من خطر التدمير والإبادة وفي العيش بسلام مع الجيران. ومن خلال تلك الخطوات وغيرها من تدابير بناء الثقة، نستطيع أن نبدأ بوضع الأسس لشرق أوسط يسوده السلام والاستقرار المنشودان من جانب جميع الدول الأعضاء.

إن الخطوات التي عددها للتو تنطوي على تحديات كبيرة. غير أنني أخشى أنه بدون القيام بعمل ما بسرعة، فإن بلدان المنطقة لا مفر لها من تكرار دوامة الصراعات والنزاعات التي ستؤدي في النهاية إلى زعزعة استقرار العالم بأسره. والمطلوب هو التغيير في التفكير والمواقف وبناء المزيد من الثقة والتفاهم. وينبغي التحلي بالصبر في بناء تلك الثقة والائتمان بين أعداء سابقين. وفي الواقع، سيتطلب ذلك الوقت والطاقات والموارد، فضلا عن حسن النوايا والالتزام بالسلام المستدام.

ومؤتمر عام ٢٠١٢ هو أحد تلك الخطوات الملموسة. إنه يتيح فرصة نادرة لكي يظهر أصحاب المصلحة جديتهم وحسن نواياهم. إنني أشجع بقوة بلدان المنطقة والدول الوديعة الثلاث لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط على المشاركة والسعي إلى إحراز نتائج ذات مغزى. وليس المهم أن تحضر هذه البلدان المؤتمر فحسب، بل أيضا أن تشارك بعقول وقلوب منفتحة. فسيكون المؤتمر بداية جديدة للجميع. فلنغتنم الفرصة. ومن شأن مؤتمر

عام ٢٠١٢ أن يكون خطوة هامة نحو إيجاد تسوية قابلة للاستمرار للحالة في الشرق الأوسط.

السيد شوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لا يزال المجتمع الدولي يركز اهتمامه على الشرق الأوسط، ولكن على الرغم من جهوده، ما برحت عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية تعاني من الجمود. وبالنسبة لنا، تشكل الحالة مصدر قلق بالغ.

وقد تجلى خلال العام المنصرم أنه إذا لم يتم التعامل مع عدم الثقة المتبادل والمزمن بين الأطراف وإذا لم يكن هناك إدراك واضح لحقيقة أنه ببساطة لا يوجد بديل عن الانصياع الصارم للأساس القانوني الدولي للتسوية في الشرق الأوسط، فإننا حينذاك سنواجه وضعا تتلاشى فيه آمال تحقيق السلام في المنطقة. وكعضو في المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين، يحاول الاتحاد الروسي على نحو نشط التغلب على التوقف الطويل الحالي في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، الذي يترك آثارا سلبية على المنطقة ويغذي مختلف القوى الراديكالية والمتطرفة التي لا ترغب في استئناف العملية السياسية. ومن الأهمية بمكان أن تتحلى جميع الأطراف بضبط النفس وعدم الانغماس في العنف.

إننا لا يمكن أن نقبل باتخاذ إجراءات أحادية الجانب قبل تحقيق التسوية. فهي تلقي بظلالها على زخم استئناف المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية. وجلي تماما، أن الإجراءات الأحادية الجانب تلغي الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة تتمتع بوحدة أراضيها وتعيش جنبا إلى جنب بسلام وأمن وتعاون مع دولة إسرائيل. وما يتعين علينا أن نفعله هو إيجاد صيغة مقبولة من جانب الطرفين تسمح باستئناف المحادثات المباشرة وتكفل استمرارها بنجاح. ولا يمكن أن نقبل أي سياسة لفرض الأمر الواقع.

إننا نرفض رفضا قاطعا سياسة إسرائيل الاستيطانية. ونحن نؤمن بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة. وهذا هو أحد المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية المعاصرة. والأمر الأساسي لتهيئة المناخ المؤاتي للمفاوضات هو الوقف الإسرائيلي للاستيطان بدون أطر زمنية تعسفية أو قيود جغرافية.

وتصبح الحالة أشد قتامة حينما نشاهد حالات اندلاع التوتر حول غزة. ويساورنا القلق من الهجمات المتكررة بالصواريخ على جنوب إسرائيل. إنها تسبب المعاناة للمدنيين ويجب وضع حد لها. ومن ناحية أخرى، ندعو كذلك إلى بذل جهود إنسانية عاجلة لتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني. ويجب بذل المزيد من الجهود لرفع الحصار المفروض على غزة. كما يجب أن يساعد المجتمع الدولي القيادة الفلسطينية في جهودها لتحقيق الأمن والنظام وإصلاح هياكل إنفاذ القانون وإحباط كل أشكال الإرهاب. ولتقديم إسهام عملي في ذلك الاتجاه، قررت الحكومة الروسية تقديم مساهمة مالية قدرها ١٠ ملايين دولار للمساعدة الإنسانية للسلطة الوطنية الفلسطينية. كما أن مسألة الوحدة الفلسطينية تمثل أمرا أساسيا. وهي عامل أساسي لتحقيق التقدم في المفاوضات. ويسعى الاتحاد الروسي مع الشركاء الإقليميين، وبخاصة مصر، لتسوية هذه المسألة.

وبوجه عام، إننا نرحب بقرار إسرائيل سحب قواتها من الجزء الشمالي لقرية الغجر، ونتطلع إلى القيام بتنفيذ ذلك. بيد أننا نلاحظ ضرورة اتخاذ خطوات أخرى لتحقيق التسوية النهائية. وهذه حالة صعبة ويجب تعزيز مشاركة المجتمع الدولي. ويمكن للمجموعة الرباعية أن تساعد بالتأكيد، وقد أثبتت جدواها. ونحن نولي أهمية خاصة للتفاعل بين المجموعة الرباعية وجامعة الدول العربية. ونود التأكيد على أن اقتراحنا عقد مؤتمر موسكو بشأن الشرق

الأوسط ما زال قائما. فإذا ما أصبحت المحادثات الموضوعية المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين مستدامة أكثر، فإن ذلك سيفي بالشروط المسبقة الضرورية لعقد المؤتمر.

والآن، ينبغي لجميع الوسطاء الدوليين والأطراف المهتمة أن يحثوا الإسرائيليين والفلسطينيين على استئناف الحوار بوصفه سبيلا لتحقيق هدفنا المشترك في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة وتتمتع بالسلامة الإقليمية وتعيش بسلام وأمن إلى جانب إسرائيل. إن الأساس القانوني الدولي لذلك قائم، ويتمثل في قرارات مجلس الأمن العديدة، ومبادئ مدريد، وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية. وكما قال الرئيس الروسي، ديميتري مدفيديف، في رسالته إلى محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، إن تحقيق ذلك الهدف سيساعد على تحقيق الاستقرار في المنطقة وتعزيز التعايش السلمي والتعاون ذي المنفعة المتبادلة فيما بين جميع البلدان والشعوب.

السيد أندرابي (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة، وهي إعادة لتأكيد الجمعية العامة السنوي على التزامها بالكفاح المشروع والحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. ويتزامن عقد هذه الجلسة مع اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي احتفل به أمس. وهذا اليوم يذكرنا بأن التسوية السلمية لقضية فلسطين ما زالت تمثل أحد التحديات الكبرى التي تواجه المجتمع الدولي منذ ستة عقود.

وإذ نبدأ الآن العقد السابع من فشلنا الجماعي في مواجهة ذلك التحدي، ما زالت آفاق تسوية نهائية تبدو بعيدة المنال. والصوت الجماعي للسلام والرحمة الذي ينطلق من دوائر مختلفة في الأمم المتحدة لا يزال موضع تجاهل. وهذا التحدي السافر للمجتمع الدولي يقلص فرص السلام ويطيل معاناة الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال.

واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف هي إحدى مؤسسات الأمم المتحدة التي تحمل راية قضية السلام في الشرق الأوسط. وبالأمس، أُحِطنا علماً بتقريرها السنوي (A/65/35). ونقدر تقديراً كبيراً عمل هذه اللجنة تحت القيادة المقتدرة للممثل الدائم للسنغال، السفير عبدو سلام ديالو. كما نشكر مقرر اللجنة، السفير سيفيار بورغ، ممثل مالطة، على إسهاماته القيمة.

إن استئناف المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين في أيلول/سبتمبر من هذا العام قد أحيا آمالنا جميعاً في إمكانية إحلال سلام مستدام في الشرق الأوسط والتوصل إلى تسوية سياسية دائمة للمسألة الإسرائيلية – الفلسطينية. ولكنني أخشى ألا تدوم آمالنا وتفاؤلنا طويلاً، لأن النافذة التي أطلت منها الفرصة لإجراء مفاوضات مجدية ومتواصلة توشك على أن تغلق مرة أخرى.

والنشاط الاستيطاني لإسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو العقبة الرئيسية أمام عملية سياسية مستدامة وطويلة الأمد. النشاط الاستيطاني استفزاز كبير، ويشكل انتهاكاً للقانون الدولي، كما أنه يفسد المناخ المؤاتي للمفاوضات ويسكت الأصوات الداعية إلى السلام والرحمة. وبالنسبة لنا، فإن أكثر الجوانب إزعاجاً في النشاط الاستيطاني تلك المحاولات المستمرة لطمس آثار التراث الفلسطيني من خلال تغيير وضع المساجد والمقابر والكنائس التي يرجع عمرها إلى قرون خلت. وتتواصل تلك المحاولات في القدس الشرقية والخليل وبيت لحم. وهي تجري تحت ستار إيجاد مساحات جديدة لبناء وحدات سكنية أو الإذن بإنشاء أنماط أخرى من الأبنية. والقدس الشرقية تشهد نشاطاً استيطانياً متجدداً في منطقتي راموت وبيسغات زئيف.

والعنف الذي يمارسه المستوطنون ضد جيرانهم الفلسطينيين هو إحدى التبعات المؤسفة لهذا النشاط. وعلى إسرائيل أن توقف اللاشرعية تلك. وعليها أيضاً أن تضع حداً لغموضها المتعمد بشأن المستوطنات في الضفة الغربية بالامتناع قطعياً عن أي مشروع جديد. وإلى أن تمتنع إسرائيل عن إقامة أي مشاريع سكنية أو تجارية جديدة في الأراضي المحتلة، سيظل النشاط الاستيطاني يعرقل المفاوضات ويلقي بظلاله البشعة على عملية السلام.

إن أي عملية تفاوض مجدية وقابلة للاستمرار يجب أن تمضي بموازاة تحسين معيشة الشعب الفلسطيني. فملايين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة يعيشون حالياً في ظل نقاط التفتيش وحواجز الطرق والحصار العسكري والجدران العازلة. والإجراءات التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية مؤخراً لتخفيف القيود على التنقل في الضفة الغربية وتحسين الوصول إلى غزة تتيح بعض الأمل. ويجب أن تتواصل تلك الإجراءات بالتزام سياسي أعمق بتحسين الأحوال المعيشية في فلسطين من خلال احترام حقوق الإنسان وحرية التنقل وتدفق التجارة بلا قيود.

ووفد باكستان يغتنم هذه الفرصة ليدعو المجتمع الدولي إلى زيادة مساعدته للسلطات الفلسطينية، وخصوصاً فيما يتعلق بخطط بناء مؤسسات الدولة. والعديد من الدراسات المستقلة، بما فيها تقرير الرصد الاقتصادي للبنك الدولي، قد أشادت بجهود السلطات الفلسطينية في مجال بناء المؤسسات وتقديم الخدمات العامة. وتوقع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وغزة ٨ في المائة. وهذا الازدهار الاقتصادي وتنامي المشاريع الخاصة، وكلاهما يعكس مثابرة الشعب الفلسطيني وقوة عزيمته، يمكن أن يكون أساساً متيناً للدولة الفلسطينية. وهو يحمل بين طياته وعداً كبيراً بسلام دائم في المنطقة ولا بد أن يستكمل بمساعدة إنمائية سخية.

ونود أيضاً أن نحض الدول الأعضاء على معالجة التحديات المالية التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا). وبالرغم من الصعوبات المالية التي تواجهها باكستان، والناتجة عن الفيضانات التي لم يسبق لها مثيل، ستواصل تقديم كل دعم ممكن للوكالة وللسلطة الفلسطينية.

ولا بد أن يعمل المجتمع الدولي من أجل أن تتجدد الآمال في السلام من خلال عملية تفاوض مجدية. وكما ذكر الممثل الدائم لمصر، نيابة عن حركة عدم الانحياز، لا بد أن نبقى متحدين في مطالبتنا بأن تحترم إسرائيل التزاماتها القانونية بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال. ونرى أنه لا يمكن أن تتحقق تسوية دائمة للنزاع العربي – الإسرائيلي بدون معالجة السبب الجذري للاحتلال الإسرائيلي لأراض عربية. لذلك، فإن الحل يقتضي الانسحاب الكامل لإسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وجميع الأراضي العربية المحتلة الأخرى، بما فيها الجولان السوري وجنوب لبنان.

ونحن نتطلع أيضاً إلى تحقيق موضوعي يجريه فريق التحقيق التابع للأمين العام بشأن حادث أسطول الحرية الذي وقع في ٣١ أيار/مايو. ويجب أن يتابع الفريق هذه المسألة بجدية. فالعدالة يجب أن تسود، ولا بد من تعويض المتضررين على النحو الواجب.

وباكستان تتشاطر الهدف الجماعي للمجتمع الدولي، والمتمثل في قيام دولة فلسطين مستقلة وذات سيادة وقابلة للبقاء، عاصمتها القدس الشريف، تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع جميع جيرانها. ونؤيد سلاماً عادلاً لجميع سكان الشرق الأوسط، بصرف النظر عن الدين أو العرق أو الجنسية. فالسلام قد راوغ المنطقة طويلاً، ولكن لا يمكن للسلام أن يراوغ المنطقة إلى الأبد.

السيد سيغر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تود سويسرا أن تتناول عدة نقاط – أولها يتعلق بعملية السلام.

إن استمرار النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يشكل انتهاكاً للقانون الدولي ويقوض مفاوضات السلام. وندعو إسرائيل مرة أخرى إلى الكف فوراً عن جميع الأنشطة غير القانونية والامتثال لالتزاماتها الدولية. ولا بد أن تستأنف المفاوضات في الحال حتى يتسنى إيلاء الأولوية لوضع ترتيبات مقبولة على نحو تبادلي بشأن الحدود والأمن. ومبادرة جنيف تقدم حلولاً في هذين المجالين تحترم تماماً مصالح إسرائيل والدولة الفلسطينية، التي ندعو مرة أخرى إلى قيامها.

ثانياً، المصالحة بين الفصائل الفلسطينية، فاستعادة الوحدة الفلسطينية أمر أساسي لإتمام عملية السلام وإعادة إعمار غزة. وسويسرا تهيب بالأطراف المعنية أن تضاعف جهودها من أجل سرعة التوصل إلى اتفاق للمصالحة. وتحديد جدول زمني للانتخابات يجب أن يكون في صميم هذا الاتفاق.

ثالثاً، بالنسبة للقيود التي تفرضها إسرائيل على حركة البضائع وتنقل الأشخاص في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من الواضح أن القيود المفروضة في غزة غير متناسبة مع الميزة العسكرية المتوخاة. وبالتالي، فهي غير مشروعة. وثمة حلول أخرى للحفاظ على المصالح الأمنية لإسرائيل.

ومن الأهمية بمكان أيضاً إعادة التبادلات الاقتصادية والتجارية وحركة الأشخاص بين غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وتمكين القطاع الخاص في غزة من التصدير إلى الأسواق الخارجية. وفي هذا السياق، نشير باهتمام إلى إعلان إسرائيل مؤخراً أنها ستسمح قريباً بتصدير السلع من غزة بانتظام. ويجب أن يعمل كل أصحاب المصلحة المعنيين على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) في أسرع وقت ممكن.

وبغية المساعدة في تحسين الحالة، اقترحنا في حزيران/يونيه نظاماً للوصول يلبي كلاً من احتياجات السكان المدنيين في غزة والاحتياجات الأمنية لإسرائيل. وهذا النظام يمكن مواءمته بالنسبة للوصول عن طريق البحر.

إن الاستمرار في إنكار سياسة القيود غير المقبولة هذه، وآثارها السلبية بادية للعيان سياسياً وأمنياً وإنسانياً، ليست خياراً صالحاً. واستمرار تدهور الحالة في غزة لا يمكن إلاّ أن يؤدي إلى تفاقم خطر تصاعد أعمال العنف وازدياد الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي.

وفي الختام، تود سويسرا أن تعرب عن قلقها إزاء تصاعد التوتر في لبنان. وتعتقد أنه يمكن تحقيق الانسجام بين مصالح العدالة والاستقرار وتدعو جميع أصحاب المصلحة إلى ممارسة ضبط النفس. فلكل ضحية الحق في العدالة، والإفلات من العقاب ليس خيارا.

وتسهم المحكمة الخاصة للبنان في تحقيق ذلك الهدف. غير أنه من الهام أن نشدد على أن افتراض البراءة ينطبق على كل متهم أو متهمة ما لم تثبت إدانتهما.

السيد النصر (قطر): أود بداية أن أشكركم على عقد هذا الاجتماع حول بند الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية.

على الرغم من الجهود الجادة التي قام بها المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال المجموعة الرباعية ومن قبل الدول الراعية لعملية السلام للدفع بهذه العملية، والتي أدت في بداية الأمر على سير المفاوضات غير المباشرة وانطلاق المفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، إلا أن تعنت الجانب الإسرائيلي وتماديه في بناء المستوطنات وعدم اكتراثه بالنداءات الدولية التي تدعوه إلى وقفها من

أجل ضخ دم جديد في العملية التفاوضية، حال دون تحقيق أي تقدم ملموس حتى الآن. وقد أظهرت الدول العربية الرغبة الجادة بالسلام وهيأت مناخاً ملائماً لتحفيز مفاوضات السلام، غير أن ذلك لن يستمر إلى ما لا نهاية.

يبدو جلياً للجميع أن استمرار الاحتلال العسكري هو أساس المشكلة وأنه لن يوفر الأمن لإسرائيل، بل يعتبر الانتهاك الأسوأ لحقوق الإنسان بحق شعب أعزل ومضطهد بدعوى مكافحة العنف والإرهاب، بل هو في الحقيقة أحد الأسباب الجذرية المؤدية إلى الإرهاب. وإن دعوى استخدام القوة العسكرية المفرطة بهدف حماية أمن إسرائيل هي باطلة وزائفة لأن حق الكفاح من أجل التحرر من الاحتلال الأجنبي حق مشروع ولا يمكن مساواته بالعدوان العسكري من جانب قوات الاحتلال.

تستمر السلطات الإسرائيلية في ارتكاب العديد من انتهاكات حقوق الإنسان ضد السكان العرب داخل ما يسمى بالخط الأخضر، وتستمر في تحدي الإجماع الدولي على ضرورة وقف بناء وتوسيع المستوطنات غير الشرعية وذلك سعياً منها إلى ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية بحكم الواقع، وهو ما يشكل صفعة لجهود الوساطة الدولية لا سيما جهود المجموعة الرباعية. وإن دولة قطر – التي تؤمن بأن حل القضية الفلسطينية يأتي من خلال وجود دولتين تعيشان في سلام جنباً إلى جنب – ترى أن محاولات الحكومة الإسرائيلية لتوسيع المستوطنات لا سيما حول القدس الشرقية تقوض فرص تحقيق حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، لأنها تهدد تواصل الأرض الفلسطينية، أحد المقومات الأساسية للدولة الفلسطينية. وإن كانت الحكومة الإسرائيلية تسعى لتبرير توسيع الاستيطان بما تسميه بـ ”النمو الطبيعي“، فإننا نشدد على رفض ذلك المفهوم جملة وتفصيلاً لأن النشاط الاستيطاني غير قانوني أصلاً، ولأن ذلك النمو ليس نمواً ”طبيعياً“، فالسياسة العامة الإسرائيلية تشجع الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في القدس الشرقية، وذلك من خلال تقديم الإعانات والحوافز الحكومية لتشجيع نقل سكانها المدنيين إلى الأرض الفلسطينية بما يخالف القانون الدولي.

كما ويجب الإشارة إلى استمرار الخروقات الإسرائيلية لسيادة لبنان ولقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وللاحتلال الإسرائيلي لأراض لبنانية وللجولان السوري. ونعيد هنا التأكيد على بطلان قرار إسرائيل بضم الجولان وعلى ضرورة عودته إلى سوريا وعودة ما بقي من الأراضي اللبنانية المحتلة إلى لبنان. كما نعيد التأكيد على ضرورة انسحاب إسرائيل انسحاباً كاملاً من الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، وأنه على المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل بشكل جدي لضمان احترام قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي رفض فيه قرار إسرائيل بضم الجولان السوري واعتبره لاغياً وباطلاً، ولكنه ما زال ينتظر تنفيذه من قبل إسرائيل منذ ثلاثة عقود. ونشير في هذا الخصوص إلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة تحت عنوان ”الجولان العربي السوري المحتل“، الذي اعتمد خلال القمة العربية في الدوحة في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ والذي يؤكد على ضرورة عودة الجولان السوري المحتل إلى سوريا من أجل تحقيق السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط.

ولكي يتحقق الاستقرار في لبنان فإنه لا بد من احترام وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) من قبل كافة الأطراف على السواء دون تمييز أو انتقائية. غير أن الخروقات الإسرائيلية المستمرة لأجواء لبنان تعتبر من أكبر الانتهاكات لهذا القرار، بالإضافة إلى استمرار احتلال القوات الإسرائيلية لمزارع شبعا وقرية الغجر اللبنانيتين، مما يقوض مصداقية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، وقدرة الحكومة اللبنانية على بسط سيادتها في

أراضيها. ومن جهة أخرى، من أجل ضمان استتباب الأمن والاستقرار، نؤكد أيضا على ضرورة جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بدون استثناء.

نود أن نشدد على رفضنا القاطع للتدابير غير القانونية التي تتخذها إسرائيل في القدس الشرقية المحتلة ومحاولاتها تغيير الهوية العربية للمدينة وتكوينها الديمغرافي ومركزها القانوني وطابعها الديني. ونؤكد أن جميع هذه المحاولات لاغية وباطلة ولا أثر لها. ويجب على المجتمع الدولي التعبير عن رفضه لمحاولات الحكومة الإسرائيلية المساس بالمقدسات الإسلامية والمسيحية، وهدم منازل المدينة وطرد سكانها العرب منها وسحب هوياتهم، بهدف تهويد المدينة، وذلك لأن تلك المحاولات تخالف التزامات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وفق القانون الدولي وتناقض قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة كما تقوض أسس الحل السلمي للقضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي، وعلاوة على ذلك فهي تخرّب الجهود الدولية المبذولة لتحالف الحضارات.

إن إحلال السلام الدائم والشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط لا يكون إلا مبنياً على مبدأ الأرض مقابل السلام والمرجعيات المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وكذلك مبادرة السلام العربية. ولذلك، فإن على الحكومة الإسرائيلية الامتناع عن اتخاذ مواقف متطرفة واغتنام توافر النية الصادقة لدى الجانب العربي من أجل إنهاء أزمة الشرق الأوسط.

وفي ختام كلمتي، أود أن أؤكد على ضرورة إشراك جميع فئات الشعب الفلسطيني لإنجاح جهود السلام، وإن على الأخوة الفلسطينيين السعي بجدية نحو كل ما من شأنه ترسيخ الوحدة الوطنية بما يخدم مصلحة الشعب الفلسطيني، ويضمن وحدة الأرض الفلسطينية جغرافياً وسياسياً.

ولا يفوتنا أن نوجه تحية اعتزاز وإجلال لإخواننا الفلسطينيين الصامدين في وجه الاحتلال والظلم والقهر.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): مرة أخرى نمر بمرحلة محورية في الشرق الأوسط. وأمامنا مساران. مسار نحو المستقبل الناصع، والآخر نحو مواصلة العمل بالطريقة نفسها. والكثير سيتوقف على المسار الذي سنأخذه. ولن يغفر التاريخ لمن يتشدقون بالسلام ويعملون على إطالة أمد الصراع.

تركيا ترحب باستئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في أيلول/سبتمبر. ومنذ ذلك الوقت، نشعر بالقلق لأنه ما من تقدم ملموس تحقق. لا تزال تركيا تدعم الجهود المبذولة لضمان استئناف المفاوضات المباشرة. ونحن ندرك الصعوبات الكامنة. ولكن قد استثمرنا وقتا وطاقة ورأس مال سياسي أكثر مما ينبغي في تلك العملية لندعها تخفق الآن.

من ناحية أخرى، لا يمكن واقعيا استمرار المفاوضات بحسن نية ما دام انتشار الأنشطة الاستيطانية غير القانونية مستمر بدون هوادة، والأمر الذي يمكن أن يقوض كل فكرة الحل القائم على أساس وجود دولتين. وتركيا، على غرار عدد لا يحصى من الدول الأخرى، تطالب إسرائيل بأن تتمسك بالتزاماتها بموجب خارطة الطريق وبأن توقف وتمتنع عن كل الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك في القدس الشرقية. إن صبر المجتمع الدولي وإرادته بشأن هذه المسألة لا ينبغي أن يوضعا على المحك. وفي نهاية المطاف يجب أن تكون هناك عواقب. فمجلس الأمن والمجموعة الرباعية لا يمكن أن يبقيا صامتين إلى الأبد.

وعند هذه النقطة، أود أن أؤكد على أن وضع القدس يعد من بين المسائل الأساسية في عملية السلام، بالإضافة إلى الحدود واللاجئين، وهو يخضع لمفاوضات

الوضع النهائي. وبالتالي نكرر أهمية الحفاظ على مركز القدس ونسيجها الاجتماعي والثقافي والديني ونطالب إسرائيل بأن تكف عن أي أعمال استفزازية في المدينة.

من ناحية أخرى، يجب أن ينتهي الحصار غير القانوني المفروض على غزة. ويجب أن تنفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة دونما إبطاء. وكيف نستطيع أن نكافح انتشار التطرف في الشرق الأوسط بشكل فعال بينما يستمر العقاب الجماعي الظالم واللاإنساني للسكان المدنيين في غزة؟ إن مجلس الأمن قد بين بوضوح أن الوضع في غزة لا يمكن أن يستمر ومع ذلك فهو مستمر. مثل مسألة المستوطنات، فإن ذلك الاستمرار يثير مسائل تتعلق بمصداقية للمجتمع الدولي وللأمم المتحدة.

نأمل أن تحرز المفاوضات المباشرة تقدما سريعا حال استئنافها، ومن المهم أيضا أن نواصل التمسك بالإطار الأساسي للسلام كما تجسد في مختلف قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية والتزامات خارطة الطريق. ومن الواضح أن هناك توافقا دوليا على تلك المعايير الأساسية أي: السلام الشامل القائم على أساس وجود دولتين – إسرائيل ودولة فلسطينية ديمقراطية ومستقلة ولديها مقومات البقاء – تعيشان جنبا إلى جنب في أمن وسلام، في إطار حدود متفق عليها استنادا إلى حدود عام ١٩٦٧، مع القدس عاصمة لكلتا الدولتين وإيجاد تسوية عادلة لمسألة اللاجئين. ويمكن أن تؤدي إعادة تأكيد هذه العناصر إلى حل يعالج شواغل الجميع في الوقت المناسب.

من ناحية أخرى، تترابط كل المسائل في المنطقة، ولذلك السبب فإن تحقيق السلام الشامل ضروري من أجل ضمان الاستقرار فيها. وعليه فإن إحراز التقدم الذي له مغزاه على المسارين السوري واللبناني سيكون على قدر كبير من الأهمية. وفي ذلك الصدد، نطالب بالتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولكي يكون هنا دعم شعبي للمفاوضات المباشرة، وفي نهاية المطاف لتحقيق الحل على وجود دولتين، يجب تخفيف ظروف الاحتلال وتوفير بيئة إيجابية في الميدان تسمح بإحراز تقدم في عملية بناء الدولة في فلسطين.

ونرحب بإعلان البنك الدولي بأنه مع الوتيرة والأداء الحاليين فإن السلطة الفلسطينية في وضع جيد لإنشاء دولة في أي وقت في المستقبل القريب. ولكي تتمكن السلطة الفلسطينية من أن تكون مجدية اقتصاديا يجب رفع جميع العقبات التي تواجه تطوير القطاع الخاص والنمو المستدام. وينبغي أن يتمكن الفلسطينيون من استخدام المزيد من أراضيهم. ويجب أيضا أن يتمتعوا بحقوقهم وحرياتهم الأساسية.

باختصار، إذ يتم بسط أسس الدولة، يجب أن تنسحب تدابير الاحتلال. وفي هذا الأثناء، يجب أن يواصل المجتمع الدولي دعم التقدم الذي أحرزته السلطة الفلسطينية في بناء الدولة.

والتطورات التي تجري في لبنان تعد بالغة الأهمية لإحلال السلم والأمن في المنطقة. وتولي تركيا أهمية كبرى لصون الاستقلال السياسي للبنان وسيادته وسلامة أراضيه، ونحن ندعم جهود حكومته. وكانت تركيا قلقة من زيادة التوترات. وكما دلت على ذلك زيارة رئيس الوزراء أردوغان إلى لبنان الأسبوع الماضي، فإننا سنواصل العمل على تشجيع التهدئة.

والمحكمة الخاصة للبنان هيئة مستقلة أنشأها مجلس الأمن بطلب من لبنان. ويكتسي عملها طابعا قانونيا ينبغي ألا يستخدم للنهوض بجداول أعمال سياسية. ويجب صون السلم الداخلي والاستقرار اللذين تحققا بشق الأنفس في

لبنان وأن يكونا موضع احترام من الجميع. وستواصل تركيا أداء دورها في السياق الثنائي والإقليمي بهدف تخفيف التوترات القائمة.

مضت ستة أشهر منذ أن هاجمت إسرائيل قافلة المساعدات الإنسانية الدولية في أعالي البحار وقتلت تسعة مدنيين وجرحت الكثيرين. وتواصل تركيا تعاونها بصورة كاملة مع فريق التحقيق الذي أنشأه الأمين العام وفقا للبيان الرئاسي لمجلس الأمن الصادر في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (S/PRST/2010/9). وبعد أن تلقى الفريق التقرير التركي المؤقت، قام الفريق برفع تقريره المرحلي الأول إلى الأمين العام في أواسط أيلول/سبتمبر. ولكن بعد أربعة أشهر من إنشاء ذلك الفريق لم تقدم إسرائيل نتائجها بعد. وفي هذا الأثناء، قامت بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة التي شكلها مجلس حقوق الإنسان بإصدار تقريرها (A/HRC/15/21)، الذي تضمن حججا قانونية دامغة ونتائج مذهلة. ولا نزال نتوقع من إسرائيل أن ترتقي إلى مستوى مسؤولياتها وأن تعترف بأخطائها وأن تتصرف وفقا لذلك.

ختاما أود أن أؤكد اقتناعنا بأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يقع في لب جميع مشاكل الشرق الأوسط وبالتالي فإن الوقف الحالي للمفاوضات المباشرة لا يمكن أن يستمر إلى الأبد بين الطرفين. وليس هناك بديل مقبول لتسوية عادلة وشاملة. والوضع الراهن لا يمكن استمراره. ولا يمكن اعتبار الأمن النسبي السائد حاليا أمرا مسلما به. فعدم اليقين يولد عدم الاستقرار والزمن ينفد. وسكان المنطقة بحاجة إلى قيادة، لا إلى سياسة حافة الهاوية. والآن حان الوقت لكي نتصرف.

السيد بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أعرب عن عميق تقديرنا لعقد هذه المناقشة عن موضوع بهذه الأهمية ويقتضي اهتمامنا الجماعي – الحالة في غرب آسيا، وهي منطقة ذات أهمية واهتمام كبيرين للمجتمع الدولي بأسره.

لما كانت منطقة غرب آسيا تشكل امتدادا لجوارنا، فهي ذات اهتمام حيوي للهند. فالمنطقة تحتضن قرابة خمسة ملايين هندي، وهي مصدر مهم لتلبية احتياجات الهند من الطاقة ومنطقة تربطنا بها أواصر وثيقة ومتداخلة.

ونحن نتشاطر الرأي بأن الصراع في غرب آسيا هو بالضرورة سياسي الطابع، ولا يمكن حلّه بالقوة. وتمشياً مع تأييدنا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، تؤيد الهند الحل التفاوضي الذي يسفر عن إنشاء الدولة الفلسطينية ذات السيادة والمستقلة والقابلة للبقاء والمتحدة، التي تعيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها، جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل، حسبما يرد في خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وقراري مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

وتؤيد الهند مبادرة السلام العربية، التي تدعو إلى انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والاعتراف بإسرائيل، وإنشاء دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية. وتدرك الهند أن السلام الحقيقي في المنطقة يتطلّب أيضاً حل المسائل الأخرى على المسارات المتبقية لعملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك استعادة الأراضي العربية الأخرى التي لا تزال تحت الاحتلال. والتقدم في عملية السلام على المسارين اللبناني والسوري هام لتحقيق السلام الشامل والدائم في المنطقة.

وترحب الهند بالمحادثات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين، وتؤكد من جديد دعمها الكامل لجهود تحقيق تسوية دائمة وشاملة وعادلة. ونأمل صادقين أن تفضي المحادثات والمفاوضات إلى عملية شاملة للسلام، وحل نهائي للصراع في الشرق الأوسط.

ونظراً للتعقيد الذي تتصف به المهمة، المطلوب من جميع الجهات التصميم، والإرادة الطيبة، والقدرة على عرض وقبول التسويات والتنازلات بشكل غير مسبوق. ويحدونا أمل وطيد أن تسود الحكمة، وأن ينتصر الحوار على المجابهة في حل الصراعات والخلافات.

الأمير زيد رغد زيد الحسين (الأردن): السيد الرئيس، يأتي اجتماعنا هذا في وقت تتكثف فيه الجهود الدولية لإيجاد البيئة الكفيلة لمواصلة محادثات السلام المباشرة ما بين الفلسطينيين وإسرائيل وصولا إلى تجسيد الحل القائم على الدولتين من خلال قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب بسلام وأمن مع دولة إسرائيل.

ونحن في الأردن نساند هذه الجهود ونطالب إسرائيل بأن تتجاوب معها لكي تستأنف المفاوضات المباشرة في أقرب وقت ممكن لمعالجة جميع قضايا الوضع النهائي، بما فيها القدس واللاجئون والأمن والحدود، وهذا يقتضي حكما وقف كل الإجراءات الأحادية الجانب الإسرائيلية المدانة في الضفة الغربية المحتلة وفي القلب منها القدس الشرقية، ولا سيما العمل الاستيطاني من قبل المنظمتين الإسرائيليتين ELAD و Ateret Cohanim اللتين تنتهكان قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتشكلان إخلالا من قبل إسرائيل بواجباتها المترتبة عليها باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال.

وينبغي أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته لحمل إسرائيل على التوقف بشكل فوري ونهائي عن كل هذه الخروقات الرامية إلى فرض وقائع باطلة ومرفوضة وتهدد فرص تحقيق السلام. ويدعو الأردن المجتمع الدولي إلى ضمان ذلك وضمان عدم صدور أي أفعال غير مسؤولة تقوض فرص مواصلة المباحثات المباشرة بين الطرفين.

لقد عبرت الدول العربية والإسلامية، التي تشكل ما يزيد على ثلث أعضاء الأمم المتحدة، عن التزامها الجماعي بتحقيق هذا السلام من خلال تمسكها بمبادرة السلام العربية التي تم تبنيها في قمة بيروت عام ٢٠٠٢ والتي تشكل ركيزة أساسية لمعالجة مختلف جوانب الصراع العربي – الإسرائيلي. واليوم نكرر الدعوة إلى استغلال هذه الفرصة التاريخية التي تتيحها هذه المبادرة لإنهاء الصراع بغية إحلال السلام العادل والشامل على أساس الحل القائم على الدولتين، وإنهاء احتلال كل الأراضي السورية واللبنانية المحتلة، وضمان الأمن والاستقرار لدول وشعوب المنطقة كافة.

إن تحقيق السلام يتطلب تغيرا جذريا في الواقع المأساوي الذي يعيشه الفلسطينيون في الأراضي المحتلة، وتحديدا في قطاع غزة. وإننا ندعو المجتمع الدولي إلى الوقوف إلى جانب الفلسطينيين وتقديم الدعم الإنساني لهم ووقف معاناتهم الإنسانية ومعالجة تبعاتها، والتحرك فورا وبشكل فاعل للعمل على ضمان امتثال إسرائيل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، والعمل على رفع الحصار المفروض على القطاع. ونحن في الأردن لن نتوانى أبدا عن الاستمرار في تقديم جميع أشكال الدعم للأشقاء الفلسطينيين أو عن التنبيه لعمق معاناتهم.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): لقد اجتمعت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف يوم أمس للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وبعث رئيس وزراء الصين، وين جياباو، برسالة إلى المجتمعين أكد فيها من جديد دعم

الصين الراسخ لشعب فلسطين في قضيته العادلة لتحقيق الاستقلال الوطني.

إن الحالة في الشرق الأوسط لا تزال معقدة وخطيرة حالياً. ومسألة الشرق الأوسط لا تؤثر على عموم الحالة في المنطقة فحسب، وإنما تؤثر أيضاً على السلم والاستقرار في العالم.

وقضية فلسطين هي جوهر مسألة الشرق الأوسط. فجميع شعوب المنطقة، بما في ذلك شعبا فلسطين وإسرائيل، تؤيد الجهود لتحقيق حل سياسي لقضية فلسطين، الأمر الذي يساهم في إحلال السلام والاستقرار الدائمين في منطقة الشرق الأوسط.

وما فتئت الصين تؤيد الفلسطينيين بثبات في قضيتهم العادلة لاستعادة حقوقهم الوطنية المشروعة، وتدعو على الدوام إلى تسوية الخلافات بين فلسطين وإسرائيل بالحوار والتفاوض، وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق لإحلال السلام في الشرق الأوسط، بغرض تحقيق الهدف النهائي ألا وهو إنشاء دولة فلسطين المستقلة، حيث تعيش فلسطين وإسرائيل إحداهما مع الأخرى في سلام.

في أوائل أيلول/سبتمبر، أُعيد إطلاق المحادثات المباشرة بين فلسطين وإسرائيل، فهيّأت فرصة جديدة وهامة لتحقيق تسوية سياسية لقضية فلسطين. وكانت الصين تأمل أن تتمكن المحادثات من أن تستمر وتسفر عن نتائج موضوعية في تاريخ مبكر. لكن المؤسف أنه نتيجة لأنشطة إسرائيل الاستيطانية، توقفت المحادثات كليّاً في أقل من شهر، مما أدى إلى شواغل وقلق واسعين في المجتمع الدولي.

واستئناف المحادثات لن يتحقق بسهولة. فينبغي لجميع الأطراف أن تقدر هذه الفرصة لصالح تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في منطقة الشرق الأوسط. وينبغي اتخاذ تدابير بنّاءة وتفادي التدخل بغية أن تتحرك المحادثات قدماً من دون انقطاع. ونناشد إسرائيل أن توقف فوراً جميع أنشطتها الاستيطانية وبناء جدار الفصل على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الضفة الغربية والقدس الشرقية.

ولا تزال الحالة الإنسانية، في الأراضي الفلسطينية المحتلة خطيرة، وما برحت محنة الشعب الفلسطيني تتردى. فذلك لا يفضي إلى الاستقرار الإقليمي ولا إلى تهيئة الظروف المناسبة من أجل استئناف المحادثات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ونأمل أن تعمل الأطراف المعنية على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بحسن نية وأن يعمل الإسرائيليون على فك الحصار بالكامل عن قطاع غزة في وقت مبكر، ليتسنى لشعب قطاع غزة استعادة المجال اللازم من أجل حياة طبيعية وكريمة، مع إتاحة الفرص أمام العمالة والتنمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل إيلاء الاهتمام الوثيق للحالة الإنسانية في قطاع غزة وأن يوفر المزيد من المساعدة والدعم للشعب الفلسطيني.

تشعر الصين بالقلق إزاء استمرار الانقسام الداخلي بين الفلسطينيين، وتأمل أن تضع الأطراف الفلسطينية المصلحة الكلية لشعبها فوق أي اعتبار آخر، وأن تسوي خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور لكي تحقق المصالحة والوحدة في سعي مشترك لإقامة دولة فلسطين المستقلة وإحلال السلام والاستقرار والتنمية لشعبها.

إن المسارين السوري واللبناني، جزءان هامان من عملية السلام في الشرق الأوسط. ومن المستحيل التوصل إلى تسوية شاملة للحالة في الشرق الأوسط من دون إحراز تقدم على هذين المسارين. وتؤيد الصين بقوة سوريا ولبنان في قضيتهما العادلة من أجل ضمان سيادتهما الوطنية واستقلالهما وسلامة أراضيهما واستعادة أراضيهما المحتلة.

وتؤيد الصين الدول العربية في مبادرتها الرامية إلى إحلال السلام الشامل والدائم في المنطقة.

إن الصين بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن ودولة كبرى مسؤولة، ساهمت بايجابية في عملية السلام في الشرق الأوسط بالعمل بطريقتها الخاصة من أجل النهوض بالسلم وتعزيز المفاوضات، بما في ذلك تقديم المساعدة المالية والإنسانية ضمن قدرتها. وتقدر الصين الجهود الدؤوبة التي يقوم بها المجتمع الدولي على مر السنين لتحقيق السلم الذي يخدم مصلحة إسرائيل والفلسطينيين، وسوريا ولبنان، والصين على استعداد للانضمام إلى الأطراف الأخرى في العمل على إحلال السلام الدائم والشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط في موعد مبكر.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): كما نعلم جميعا، ما برح الشرق الأوسط، يمر في حالة نزاع طال أمدها. وكما نعلم جميعا، ما فتئت شعوب تلك المنطقة ولردح طويل جدا من الزمن، غير قادرة على أن تحيا حياتها على نحو يقترب ولو قليلا من الأمن والسلام. وذلك حكم علينا جميعا لا يمكننا تحمله.

بطبيعة الحال لا يمكن أن يتحقق سلم دائم إلا بالوسائل السلمية، وأي سلم عادل ودائم بين إسرائيل والفلسطينيين لا بد من أن يرتكز على أساس حل الدولتين: دولة للفلسطينيين تتوفر لها مقومات الاستقرار والأمن، ودولة آمنة لإسرائيل، داخل حدود معنية. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب، بطبيعة الحال، فعل الكثير. وحدثت معوقات في السابق لا لزوم لها. وقرار إسرائيل في أيلول/سبتمبر بعدم تمديد وقفها الاختياري لبناء المستوطنات لم يخدم بناء السلام. وتشجعنا لسماعنا أنباء مفادها أن إسرائيل تنظر في وقف مؤقت آخر لبناء المستوطنات في الضفة الغربية، ونحثها على القيام بذلك. ولا شك في أن تجميد الأنشطة الاستيطانية يساعد جهود السلام.

إن موقف أستراليا القوي في هذا الصدد ثابت لم يتغير، أي إنه يتعين على إسرائيل والفلسطينيين الوفاء بالتزاماتهم بموجب خارطة الطريق. ونشيد بالجهود التي تقوم بها الولايات المتحدة في هذا الصدد. ونحث جميع الأطراف على البدء بالمفاوضات في أسرع وقت ممكن، ومعالجة مسألة الوضع النهائي، بما فيها وضع القدس والمستوطنات؛ ونطلب إلى جميع الأطراف عدم القيام بأي إجراءات انفرادية ترمي إلى الحكم مسبقا على نتيجة تلك المفاوضات. كذلك مما يكتسي أهمية أساسية في هذا الصدد، المشاركة الايجابية من جانب المجتمع الدولي الأوسع، بما في ذلك أعضاء المجموعة الرباعية وبلدان المنطقة؛ ولهذا رحبت أستراليا ترحيبا خاصا بمبادرة السلام العربية بوصفها إسهاما بناء جدا في تحقيق السلام الشامل.

وفي الوقت نفسه، تؤيد أستراليا على نحو لا لبس فيه حق إسرائيل السيادي في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. ونؤيد حق إسرائيل في الدفاع عن النفس، بما في ذلك حقها في صد الهجمات الصاروخية التي تشنها حماس على جنوب إسرائيل. ومن البديهي أنه لا بد من إدانة الإرهاب حيثما حدث، ومن سوء الطالع أنه ليس كل من هو موجود في هذه القاعة يفعل ذلك دائما.

ومهما يكن من أمر، فإن تأييدنا لمبدأ الدفاع عن النفس لا يغير بأي شكل من الأشكال قلقنا الأساسي جدا والمستمر إزاء الحالة الإنسانية التي تكتنف شعب غزة. ولئن كنا نشيد بالخطوات التي اتخذتها إسرائيل مؤخرا لتخفيف القيود التي تفرضها على السلع الداخلة إلى غزة، نرى أن عليها أن تفعل المزيد للمساعدة على زيادة تدفق السلع والإمدادات اللازمة. لقد أعربنا في أماكن أخرى عن قلقنا

إزاء عدم تمكن المدارس في غزة من فتح أبوابها واستمرار الصعوبات التي تواجهها المنظمات التابعة للأمم المتحدة في إدخال السلع اللازمة إلى غزة لتمكينها من القيام بأعمالها. ولا تزال الحالة في غزة خطيرة، ولا بد من علاجها. ونطلب، مرة أخرى، إلى الأطراف المعنية اتخاذ إجراءات عاجلة للتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية غير المقبولة هناك.

ونؤيد من يقفون بقوة ضد الذين لا يقدمون إلا أملا زائفا يقوم على المواجهة والعنف والإرهاب. أما استمرار رفض حماس لمبادئ المجموعة الرباعية وعزوفها عن الاعتراف بإسرائيل، فلا يمثل إلا عقبات رئيسية في طريق السلام. ونطلب إلى حماس إطلاق سراح جلعاد شاليت من دون شروط ومن دون إبطاء.

ثمة طريقة تثبت بها أستراليا التزامها، ألا وهي المساعدة الإنمائية والمساعدة الإنسانية التي نقدمها للأراضي الفلسطينية – إذ بلغت تلك المساعدة حوالي ١٥٠ مليون دولار في السنوات القليلة الماضية. أما على الصعيد الإنساني، فإن جزءا ثابتا من مساهمة أستراليا في تحقيق السلام تم تقديمه من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، حيث قدمنا لها ما يقرب من ٩٠ مليون دولار منذ عام ٢٠٠١. وسيزور وزير خارجية أستراليا المنطقة في الأسابيع القادمة، وسيذكر المزيد عن دعم أستراليا القوي والمستمر للوكالة.

وفيما يتعلق بلبنان، باختصار، نشعر بالقلق إزاء ما نسمعه مؤخرا من خطب رنانة. وما برحنا ثابتين في تأييدنا لسيادة الدولة اللبنانية وشعبها، واستقلالهما السياسي، ووحدتهما. وينبغي احترام استقلال المحكمة الخاصة بلبنان بصفتها أداة قضائية دولية. وينبغي تمكينها من إتمام أعمالها. ونكرر نداءنا لحزب الله لنزع سلاحه وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ونرحب بإعلان إسرائيل من حيث المبدأ الانسحاب من الجزء الشرقي من بلدة الغجر. ونطالب جميع الأطراف بأن تنفذ تنفيذا كاملا القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولا بد من وضع حد لتهريب الأسلحة.

في الختام، فإن أستراليا، شأنها شأن كل منا، تقر بأن طريق السلام سيكون حتما بالغ الصعوبة. وسيحتاج إلى قيادة سياسية قوية، وفوق ذلك كله سيقتضي شجاعة وبصيرة. ومن السهل جدا أن يكون المرء ذرب اللسان عند الكلام عن وجود فرصة تاريخية. ولكن من سوء الطالع أن ذرابة اللسان والسخرية كثيرا ما يصنعا تاريخا ولكنهما لا يحققان تقدما. ولدينا الآن فرصة لإحراز تقدم. والحل التوفيقي أساسي للطرفين كليهما، وكذلك الدعم الحقيقي وليس الدعم الطقوسي من جانب المجتمع الدولي الأوسع.

يتوق وفدي، عند مناقشة هذا البند مرة أخرى في العام المقبل، إلى أن يرى متكلمين اثنين رئيسيين، أي دولة إسرائيل ودولة فلسطين. وكما قال وزير خارجية بلدي هنا في المناقشة العامة هذا العام. يجدر بجميع الدول الأعضاء أن ترحب باحتمال وجود إسرائيل ودولة فلسطينية في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): مرة أخرى تشهد التقارير الصادرة مؤخرا بشأن قضية فلسطين، وبخاصة تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/65/35)، على حقيقية مؤلمة هي أن النظام الإسرائيلي واصل في الفترة قيد النظر جرائمه ضد الشعب الفلسطيني الأعزل واستمر، بصورة منهجية، في تغير الواقع على الأرض الفلسطينية عن طريق سياسات وممارسات غير قانونية. ويتضح تماما أن ذلك النظام لا يمكن أن يكون شريكا مستقيما ويمكن الاعتماد عليه في مفاوضات ترمي إلى إبرام اتفاق سلام.

لقد سخّرت سلطات الاحتلال المتغطرسة كل قوتها وقدرتها على تزوير الحقائق والعنف خلال العقود الماضية لإحكام قبضتها. إنها تسعى لجعل الشرق الاوسط منصة لسياساتها التوسعية في مناطق أخرى من العالم. كما إنها لا تقبل بشيء أقل من إخضاع المنطقة لإرادتها.

وفي ذلك الصدد، أقول بكل الوضوح إن تاريخ النظام الصهيوني منذ أن وُجد لا يعرف سوى الجرائم: قتل الرجال والنساء والأطفال في فلسطين، استخدام الأسلحة المحظورة وتكديس الأسلحة النووية، الاغتيالات العشوائية، الاعتداء على المدنيين وقوافل المساعدات في المياه الدولية، وجرائم الحرب في لبنان وفلسطين. لقد أصبحت كل تلك الأعمال البشعة مجرد أمور روتينية بالنسبة لنظام الاحتلال.

تسعى سلطات الاحتلال المتغطرسة منذ وقت طويل إلى نشر بذور الفرقة في المنطقة. إنها تريد التفريق بين شعوب تنتمي إلى أديان ومذاهب متنوعة ومع ذلك تتعايش في وئام. إنها تسعى إلى الإضرار بالعلاقات الاخوية بين الشعوب من قبيل تلك العلاقات الودية التي تربط بين اللبنانيين والسوريين والإيرانيين والأمم والشعوب أخرى في المنطقة.

في لبنان، اغتالت يد الخيانة الآثمة رئيس الوزراء الأسبق، وهو شخص كان موضع الاحترام، ثم نرى بعد ذلك كيف يتم تلفيق الأنباء لتوجيه الاتهامات إلى جماعات وقادة آخرين يتمتعون أيضا بالاحترام وذلك بقصد نشر بذور الفرقة.

إن إثارة الحساسيات الطائفية والتوتر والفتنة بين المذاهب تكتيك معروف جيدا. وإن أعداء الإنسانية لم يريدوا يوما ولن يريدوا لأهل تلك المنطقة أن يتوحدوا وأن يستقلوا ويتقدموا. غير أن شعوب المنطقة تدرك جيدا أن الوحدة والتضامن هما رمز القوة.

الطريقة الوحيدة لحل القضية الفلسطينية وتحقيق السلام الراسخ في المنطقة هي الاعتراف بالحق السيادي للشعب الفلسطيني في إنهاء الاحتلال. ينبغي أن يُسمح للشعب الفلسطيني بإبداء رأيه بحرية مطلقة فيما يتعلق بمستقبله. وليس ثمة من شك في أن الشعب الفلسطيني قادر على ممارسة سيادته الوطنية بنفسه.

اعتمدت الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي قرارا بشأن متابعة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (القرار ٦٤/١٠). غير أنه لم يتم اتخاذ أي إجراء ملموس للملاحقة القضائية للإسرائيليين الذين ارتكبوا الجرائم الواردة في تقرير غولدستون (A/HCR/12/48).

ويظل السؤال مطروحا عن متى وأين سيتم القضاء على إفلات المجرمين من العقاب. لقد آن الأوان لأن تبرهن الأمم المتحدة أنها منظمة فعالة تمثل إرادة شعوب العالم. إن عليها، عوضا عن الاعتراف بالاحتلال، الاعتراف بشرعية حق الشعب الفلسطيني في ممارسة سيادته وتقديم المجرمين إلى المحاكمة.

تلك هي المتطلبات اللازمة لتحقيق استقرار دائم في الشرق الأوسط. إن الطريق الوحيد المؤدي إلى السلام هو طريق الثقة والانخراط النشط للمجتمع الدولي.

السيد كودامـا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): اشكركم كثيرا، سيدي الرئيس، على اتاحة الفرصة لي لمخاطبة الجمعية العامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

تناقش الأمم المتحدة الحالة في الشرق الأوسط منذ قيام المنظمة. إن تحقيق السلام بين إسرائيل وجيرانها ليس بالأمر الميسور ولكننا نؤمن بأنه واحد من أهم التحديات التي نواجهها اليوم. واليابان مقتنعة بأن تحقيق تقدم نحو بلوغ

سلام شامل في الشرق الأوسط سيخفف من التوتر في المنطقة ويسهم في تحقيق مزيد من الرخاء.

تؤيد اليابان حل الدولتين الذي يكفل تعايش إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقلة القادمة جنبا إلى جنب في سلم وأمن. ولا تزال اليابان عند قناعتها بأن حل الدولتين الذي يجيء عن طريق مفاوضات مخلصة هو الطريق الوحيد لتحقيق سلام طويل الأمد ومستدام. ونحن نشجع الطرفين بقوة على الاستمرار في المفاوضات المباشرة التي انطلقت في مطلع أيلول/سبتمبر. كما نؤيد جهود الولايات المتحدة الرامية إلى استئناف المفاوضات.

يتعين على الطرفين الامتثال لالتزاماتهما بموجب الاتفاقات السابقة وبخاصة خارطة الطريق. إننا نناشد إسرائيل، كما فعلنا في مناسبات عديدة سابقة، تجميد جميع الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. كما نحثها بقوة على تمديد تجميد الاستيطان. وينبغي تفادي أي خطوة من شأنها المساس بمفاوضات الوضع النهائي.

وفي ذات الوقت، نناشد السلطة الفلسطينية الاستمرار في بذل جهودها الرامية إلى تحسين الأمن والوفاء بالتزامها ووقف العنف والعمل ضد التحريض.

تؤيد اليابان بشدة جهود السلطة الفلسطينية في بناء الدولة بقيادة الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض. وقد أعرب القادة اليابانيون لرئيس الوزراء فياض إبّان زيارته لليابان عن عزمنا المتواصل على مساعدة الشعب الفلسطيني. وقد قدمنا خلال العام المالي الحالي مساعدات بقيمة حوالي ١٠٠ مليون دولار.

ستمضي اليابان قدما بمبادرة ”ممر السلام والرخاء“ بغية إنشاء مجمع زراعي-صناعي في أريحا بنهاية عام ٢٠١٢. كما تزمع اليابان التعاون مع بلدان شرق آسيا لمساعدة الفلسطينيين في جهود بناء الدولة.

تؤيد اليابان فكرة ترسيم الحدود في إطار حل الدولتين عن طريق المفاوضات على أساس حدود ١٩٦٧ مع تبادلات يتم الاتفاق عليها بين الطرفين بغية تحقيق تعايش سلمي بين دولة فلسطينية تملك مقومات الاستمرار،من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى مع تمتع كليهما بحدود آمنة ومعترف بها.

ينبغي تسوية مسألة المركز النهائي للقدس عن طريق المفاوضات والتوفيق بين مواقف الطرفين فيما يتعلق بعاصمة كل منهما مستقبلا. وتشدد اليابان على أنها لن تعترف بأي إجراء من شأنه أن يشكل حكما مسبقا بشأن المركز النهائي للقدس، بما في ذلك ضم إسرائيل للقدس الشرقية إليها. إننا نعرب عن القلق العميق إزاء الأعمال الرامية إلى تغيير الوضع الحالي للقدس الشرقية، بما في ذلك هدم منازل الفلسطينيين.

ينبغي تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية.

وتقدر اليابان أنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتشيد بتلك الأنشطة. وقد اتخذت اليابان قرارا بالإسهام بـ ١٠ مليون دولار بالإضافة إلى مساهماتها في الميزانية العادية للوكالة حتى الآن.

فيما يتعلق بقطاع غزة، فإن التدابير التي اتخذتها إسرائيل للتخفيف من الحصار تشكل خطوة إيجابية ولكن اليابان لا تزال تشعر بالقلق إزاء الوضع الإنساني هناك. إننا نشدد على أهمية تخفيف الحصار بدرجة أكبر مع منع تسرب الأسلحة إلى قطاع غزة.

ترحب اليابان بالتدابير الإسرائيلية التي تخفف القيود على التنقل في الضفة الغربية والوصول إليها وهي تدابير أسهمت في تعزيز الاقتصاد الفلسطيني وتأمل أن تقوم إسرائيل بمزيد من التخفيف.

لقد أعلنت اليابان مؤخرا موقفها بكل وضوح من مسألة السلام في الشرق الأوسط على النحو الذي تطرقتُ إليه بإفاضة للتو في ورقة للسياسات.

وبالإضافة إلى تقديم المساعدة إلى الفلسطينيين، فقد دعونا، كذلك، شبابا إسرائيليين وفلسطينيين من ذوي المستقبل الواعد، لقضاء الوقت معا في اليابان كجزء من تدابير بناء الثقة.

وفيما يتعلق بلبنان، فإننا نكرر التأكيد على دعمنا لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي وللتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إننا قلقون إزاء بعض التصريحات الصادرة من داخل لبنان بشأن الوضع الحالي، وندعو جميع الأطراف إلى التصرف بمسؤولية. ونحن ندعم بقوة عمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من أجل التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وصون الهدوء في منطقة عملياتها. كما أننا ندعم دعما راسخا عمل المحكمة الخاصة للبنان، وهي هيئة قضائية دولية مستقلة. وينبغي للمحكمة أن تواصل تنفيذ ولايتها بدون تدخل، مما سيسهم في إنهاء الإفلات من العقاب. كما أننا نتطلع إلى الاستئناف المبكر للمحادثات على المسارين اللبناني والسوري.

وفي الختام، نود إعادة التأكيد على دعوتنا لكلا الطرفين إلى اتخاذ القرارات الصعبة الآن من أجل النهوض بالسلام. ونحن نعتقد أن الانتظار من شأنه أن يولد ظروفا تجعل من الصعب تحقيق السلام. وستستمر اليابان ببذل جهودها لتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد، وخارطة الطريق، والاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقا بين الطرفين ومبادرة السلام العربية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند من جدول الأعمال.

وأود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية العامة ستبت في مشروعي القرارين A/65/L.18 و L.19، في إطار البند ٣٦ من جدول الأعمال، بعد أن تبت في مشاريع القرارات A/65/L.14 إلى L.17، في إطار البند ٣٧ من جدول الأعمال.

البند ٣٧ من جدول الأعمال

قضية فلسطين (تابع)

مشاريع القرارات A/65/L.14 و A/65/L.15 و A/65/L.16 و A/65/L.17.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قد أجرت مناقشة لهذا البند في الجلستين العامتين الثالثة والخمسين والرابعة والخمسين، المعقودتين في ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

وقبل أن تبت الجمعية العامة في مشاريع القرارات هذه واحدا تلو الآخر، أود أن أذكِّر الأعضاء بأنه ستتاح لهم الفرصة لتعليل تصويتهم على مشاريع القرارات الأربعة قبل وبعد البت في كل واحد منها.

لعدم وجود طلب للتكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت، ستبت الجمعية العامة الآن في مشاريع القرارات A/65/L.14، L.15، L.16، L.17.

ننتقل أولا إلى مشروع القرار A/65/L.14، المعنون ”اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف“. أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة الذي سيعلن انضمام بلد إضافي إلى مقدميه.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/65/L.14، انضم البلد التالي إلى مقدميه: قبرص.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/65/L.14. طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، شيلي، الصين، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، باراغواي، الفلبين، قطر، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تترانيا المتحدة، أوزبكستان، جمهورية فترويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، إسرائيل، اليابان، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، كولومبيا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي

اعتمد مشروع القرار *A/65/L.14* بأغلبية ١١٢ صوتا مقابل ٩ أصوات، مع امتناع ٥٤ عضوا عن التصويت (القرار ٦٥/١٣)

[بعد ذلك، أبلغ وفد قيرغيزستان الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا]

الرئيس (تكلم بالفرنسية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/65/L.15، المعنون ”شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة“. أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة الذي سيعلن انضمام بلدين إضافيين إلى مقدميه.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): منذ تقديم مشروع القرار A/65/L.15، انضم البلدان التاليان إلى مقدميه: قبرص وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/65/L.15. طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، شيلي، الصين، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إريتريا، إثيوبيا، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، باراغواي، الفلبين، قطر، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، نيوزيلندا، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، أرمينيا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، كولومبيا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، السلفادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

اعتمد مشروع القرار *A/65/L.15* بأغلبية ١١٠ أصوات مقابل ٩ أصوات، مع امتناع ٥٦ عضوا عن التصويت (القرار ٦٥/١٤).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/65/L.16، المعنون ”البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة بشأن قضية فلسطين“. أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة للإعلان عن مقدمين إضافيين.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): بعد تقديم مشروع القرار A/65/L/16، انضمت جمهورية فنزويلا البوليفارية وقبرص إلى مقدميه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/65/L.16. طُلِب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

الكاميرون، تونغا

اعتمد مشروع القرار A/65/L.16 بأغلبية ١٦٧ صوتاً مقابل ٨ أصوات، مع امتناع عضوين عن التصويت (القرار ٦٥/١٥).

[بعد ذلك، أبلغ وفد قيرغيزستان الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيداً.]

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تنتقل الجمعية بعد ذلك إلى مشروع القرار A/65/L.17، المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“. أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة للإعلان عن مقدمين إضافيين.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): بعد تقديم مشروع القرار A/65/L/17، انضمت جمهورية فنزويلا البوليفارية وملديف إلى مقدميه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/65/L.17. طُلِب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، كمبوديا، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور – ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا،

تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فترويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

الكاميرون، كندا، كوت ديفوار، تونغا

اعتمد مشروع القرار *A/65/L.17* بأغلبية ١٦٥ صوتاً مقابل ٧ أصوات، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت (القرار ١٦/٦٥).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت يحدد بمدة ١٠ دقائق، على أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد فيسبرود (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): كما تفعل إسرائيل في كل عام، فقد صوتت ضد مشروع القرار المقدم في إطار البند ٣٧ من جدول الأعمال، بشأن قضية فلسطين. وموقفنا لم يتغير لأن الصيغة المتحيزة والسرد الأحادي الجانب لتلك القرارات ما زالا على حالهما. والحقيقة أنها منقطعة الصلة بالواقع تماماً. وأود أن أقدم ثلاثة أمثلة.

يتعلق المثال الأول بالقرار ١٦/٦٥، المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“. كيف يمكن أن نعتمد قراراً بشأن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية يطالب طرفاً واحداً بتقديم تنازلات؟ كيف يمكن أن نعتمد قراراً بشأن تسوية سلمية يغفل عن ذكر التهديدات الأمنية الأساسية التي تقف حجر عثرة في طريق تلك التسوية السلمية، مثل حقيقة أن مليون مدني إسرائيلي يعيشون في خوف يومي من هجمات الصواريخ من قطاع غزة وتهريب الأسلحة المستمر إلى قطاع غزة، وغير ذلك.

إن القرار المعروض علينا لا يذكر شيئاً بشأن عنف حماس تجاه المدنيين الإسرائيليين أو ضد شعبها أو ضد موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها.

كيف يمكن أن نتكلم عن تسوية سلمية في قرار لا يذكر أن العريف غلعاد شاليط وقع في أسر حماس منذ أربعة أعوام ونصف العام، ومكانه غير معروف وحقوقه منكرة؟ لماذا لا توجد أي إشارة إلى التطورات الإيجابية التي حدثت خلال العام المنصرم؟

ومشروع القرار هذا، على سبيل المثال، لا يذكر شيئاً عن الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل للنهوض بالنشاط الاقتصادي للفلسطينيين. وعلى الرغم من الشواغل الأمنية المشروعة والإرهاب المستمر، أزالت إسرائيل المئات من حواجز الطرق ونقاط التفتيش في الضفة الغربية. وطبقاً لصندوق النقد الدولي، فقد ساعد ذلك على حفز النمو الاقتصادي بنسبة ٩ في المائة في المنطقة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠. ويتجاهل القرار أنه اعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠١٠، تسمح إسرائيل بدخول كل البضائع إلى غزة، فيما عدا المواد ذات الاستخدام المزدوج التي يمكن استخدامها لأغراض عسكرية.

تلك مجرد أمثلة قليلة للأخطاء الفاضحة الكثيرة في ذلك القرار.

أنتقل الآن إلى القرارات ١٣/٦٥ إلى ١٥/٦٥، التي تشير إلى أجهزة الأمم المتحدة العديدة المكرسة لقضية

فلسطين. إن العدد غير المتناسب من الكيانات التي تركز على تلك المسألة إنما يعكس سوء تخصيص واضح لموارد الأمم المتحدة، في ضوء التحديات الهامة العديدة التي تواجه هذه المنظمة.

وتعتقد إسرائيل أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تركز على دعم الكيانات التي تقدم دعماً حقيقياً للشعب الفلسطيني، بدلاً من استخدام أجهزة الأمم المتحدة باستمرار في إطالة أمد جدول أعمالها وتسييسه.

ولكل تلك الأسباب وغيرها، صوتت إسرائيل ضد هذه القرارات.

السيد إردمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، فإن الولايات المتحدة تعمل بقوة صوب سلام عربي – إسرائيلي شامل، يفضي إلى دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وفي هذا السياق، نشعر بخيبة الأمل من أن تعرض علينا قرارات غير متوازنة تطلب مطالب من إسرائيل، بينما لا تقر بأن للجانبين التزامات ينبغي الوفاء بها، وعليهما اتخاذ خطوات صعبة.

إن مشاريع القرارات المقدمة في إطار بنود جدول أعمال اليوم، والمقترنة بأكثر من ١٣ مشروع قرار آخر ستقدم إلى الجمعية العامة مرة أخرى هذا العام، تشكّل نمطا واضحا للتحيز المؤسسي الذي يستهدف دولة عضواً بمفردها في الأمم المتحدة. فالجمعية العامة لا تتبع هذا النمط في معالجتها لأية مسألة أخرى. وتتسم هذه القرارات بالتحيز والإهدار والتكرار، ولا تقدم شيئا لدفع الحل السلمي للصراع العربي – الإسرائيلي الذي نسعى من أجله.

واسمحوا لي أن أبرز مرة أخرى ثلاثة قرارات سنوية تجدد ولاية هيئات للأمم المتحدة منشأة قبل أكثر من جيل وهي تكرس هذا التحيز المؤسسي.

إن الموارد التي تنفق على شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة وعلى اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة ينبغي أن توجه إلى المسائل الأكثر إلحاحا، بما فيها المساعدة المباشرة للشعب الفلسطيني. ونؤكد من جديد على دعوتنا جميع الدول الأعضاء إلى أن تستعرض بصورة جدية كيف سيسهم بصورة فعلية استمرار وجود هذه الهيئات، إن كان لها إسهام، في حل الصراع العربي – الإسرائيلي.

إن القرارات المتعلقة بالصراع العربي – الإسرائيلي التي ستبت فيها الجمعية العامة في الأسابيع المقبلة ستفترض مسبقا نتائج مفاوضات الوضع النهائي، مما يجعل من الصعب على الطرفين حلها. والمكان المناسب لهذه المسائل هو في المفاوضات الثنائية بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

والولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع الطرفين لتحقيق السلام العربي – الإسرائيلي الشامل، بما في ذلك الحل القائم على دولتين للصراع العربي – الإسرائيلي. ونؤمن بأنه من خلال المفاوضات بنية حسنة، يمكن أن يتفق الطرفان بصورة متبادلة على نتيجة من شأنها أن تضع حدا للصراع وتحقق الهدف الفلسطيني المتمثل في دولة مستقلة قابلة للبقاء على أساس حدود عام ١٩٦٧، مع تبادل للأراضي متفق عليه، والهدف الإسرائيلي المتمثل في دولة يهودية بحدود آمنة ومعترف بها من شأنها أن تعكس التطورات اللاحقة وتلبي متطلبات الأمن الإسرائيلي.

وعلى الذين يريدون إقامة دولة فلسطينية أن يقوموا بكل ما في وسعهم لدعم الجهود التي يبذلها الطرفان لتحقيق السلام العادل والدائم وينبغي أن يحجموا عن القيام بأي شيء من شأنه أن يعوق هذه الجهود. ومرة أخرى، ترى

الولايات المتحدة أنه لا يوجد تناقض على الإطلاق بين دعم الشعب الفلسطيني ودعم إسرائيل.

لقد أعلنت الولايات المتحدة في الفترة الأخيرة عن مبلغ إضافي قدره ١٥٠ مليون دولار مساعدة مباشرة للسلطة الفلسطينية، مما يجعل إجمالي دعمنا المباشر للميزانية مبلغ ٢٢٥ مليون دولار هذا العام. وعلاوة على ذلك، لا تزال الولايات المتحدة أكبر دولة بمفردها مانحة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، إذ أنها أسهمت بمبلغ ٢٣٧,٨ مليون دولار حتى الآن في عام ٢٠١٠.

إنه من المستحيل رؤية كيف سيسهم تأييد القرارات المعروضة علينا اليوم في السلام العادل والدائم والشامل. لا يمكننا تأييد هذه القرارات، لكننا سنظل مركزين على المفاوضات المباشرة – الوسيلة الوحيدة التي سيتمكن الطرفان من خلالها من التوصل إلى اتفاق يحقق تطلعات الشعب الفلسطيني إلى السيادة في حين يكفل أمن إسرائيل على المدى الطويل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت بعد التصويت.

وبهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٣٧ من جدول الأعمال.

البند ٣٦ من جدول الأعمال (تابع)

مشروعا القرارين (A/65/L.18 و A/65/L.19)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يذكر الأعضاء أن الجمعية قد عقدت مناقشة بشأن هذا البند في الجلسة العامة اليوم، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

بما أنه ليست هناك طلبات للكلام تعليلا للتصويت قبل التصويت، تبت الجمعية العامة الآن في مشروعي القرارين A/65/L.18 و A/65/L.19.

تتناول الجمعية أولا مشروع القرار A/65/L.18، المعنون ”القدس“. أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة ليعلن عن انضمام المزيد من الدول إلى مقدمي مشروع القرار.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): لم ينضم المزيد من الدول إلى مقدمي مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/65/L.18. وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، كمبوديا، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق،

أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

أستراليا، الكاميرون، بنما، تونغا

اعتمد مشروع القرار *A/65/L.18* بأغلبية ١٦٦ صوتا مقابل ٦ أصوات، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت (القرار ١٧/٦٥).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نبت الآن في مشروع القرار A/65/L.19، المعنون ”الجولان السوري“. أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة ليعلن عن انضمام المزيد من الدول إلى مقدمي مشروع القرار.

السيد بوتنارو (إدرة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): منذ تقديم مشروع القرار A/65/L.19، أصبحت دولة بوليفيا المتعددة القوميات وملديف من مقدمي مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/65/L.19. طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان،

كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، عمان، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، كوت ديفوار، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، بنما، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، مولدوفا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

اعتمد مشروع القرار *A/65/L.19*، بأغلبية ١١٨ صوتا مقابل ٧ أصوات، مع امتناع ٥٢ عضوا عن التصويت (القرار ١٨/٦٥).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلبت ثلاث دول أعضاء الإدلاء ببيانات لتعليل التصويت بعد التصويت. قبل أن أعطي الكلمة لممثلي الدول الراغبة في الإدلاء ببيانات أود أن أذكّر الوفود بأن تعليل التصويت تقتصر مدته على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم وفدي الأرجنتين والبرازيل بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وأود أن أعلل بوجه خاص تصويت وفدي الأرجنتين والبرازيل فيما يتعلق بالقرار ١٨/٦٥ بشأن الجولان السوري الذي اتخذته الجمعية العامة للتو.

إن الأرجنتين والبرازيل صوتتا مؤيدتين لذلك القرار لأننا نعتقد بأن جانبه الأساسي متصل بالطابع غير الشرعي للاستيلاء على الأراضي بالقوة. وتمنع الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة التهديد باستخدام القوة ضد السلامة الإقليمية لأي دولة. ويشكل ذلك أحد معايير القانون الدولي.

وفي الوقت نفسه أود أن أوضح موقف وفدينا فيما يتعلق بالفقرة ٦ من منطوق القرار. فتصويتنا لا يمس بمضمون تلك الفقرة، وبخاصة الإشارة إلى ”خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧“.

وترى الأرجنتين والبرازيل أن من المهم إحراز تقدم في عملية البحث عن حل على المسار السوري – الإسرائيلي في نزاع الشرق الأوسط بطريقة تضع حدا لاحتلال مرتفعات الجولان. ولذلك السبب أود بهذه المناسبة، ومرة أخرى باسم حكومتي الأرجنتين والبرازيل، أن أناشد السلطات الإسرائيلية والسورية أن تستأنف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل نهائي لحالة الجولان السوري، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): يعبر وفد بلادي عن عميق التقدير وصادق العرفان لاعتماد الجمعية العامة مجددا، ودونما انقطاع منذ العام ١٩٨١، بأغلبية أصوات الحق والعدالة والقانون لمشروع القرار المعنون ''الجولان السوري'' والوارد في الوثيقة L.19 وكذلك القرارات الأخرى المتعلقة بكل من القضية الفلسطينية والحالة في الشرق الأوسط.

إن استمرار استجابة المجتمع الدولي بدعم هذه القرارات إنما يعبر عن تشبث الدول الأعضاء بأهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وعن رفضها للاحتلال الأجنبي، ودعمها لحقنا المشروع في استعادة أراضينا المحتلة من قبل إسرائيل منذ أكثر من ٤٠ عاما.

ولا غرو في أن التصويت تأييدا لتلك القرارات من جانب تلك الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، إنما يرسل رسالة دولية واضحة لإسرائيل مفادها أن الاحتلال والقتل وسياسات التوسع والعدوان وبناء المستوطنات وفرض الأمر الواقع وضم أراضي الغير بالقوة، هي كلها ممارسات مرفوضة وتنتهك كل من الميثاق واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

ولذلك فإن مآل تلك الممارسات جميعها هو شجب المجتمع الدولي برمته لها. لقد أجمع العالم على أن السلام العادل والشامل إنما يتحقق استنادا إلى مرجعيات السلام المعروفة بما فيها قرارات الشرعية الدولية التي تم التصويت عليها للتو. وهذا يعني حكما الحاجة إلى وجود شريك إسرائيلي لتحقيق السلام وهو أمر غير موجود حاليا. كما يعني عودة الأراضي العربية المحتلة كافة بما فيها الجولان السوري المحتل والقدس حتى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، لأن استمرار الاحتلال يتناقض مع السلام ويعني حكما استنهاض كافة الوسائل الكفيلة بإنهائه.

إن الإجراء الإسرائيلي الاستفزازي الأخير بشأن تطبيق ما سمي بإجراء استفتاء بشأن مصير الجولان والقدس مرفوض جملة وتفصيلا ومدان دوليا ومستهجن قانونا ولا يغير من حقيقة أن الجولان أرض سورية محتلة غير خاضعة للتفاوض مع أحد وأن عودة الجولان كاملا حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، هي الأساس الوحيد لإقامة السلام.

مرة أخرى، أكرر شكر بلادي لجميع الدول التي قدمت مشروع القرار المعنون ''الجولان السوري'' وأعبر عن امتناننا للدول التي صوتت مؤيدة له.

وأؤكد دعوة بلادي لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس قرارات الشرعية الدولية، وخاصة قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١)، ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية. وأؤكد إصرار سوريا أكثر من أي وقت مضى على تحرير الجولان حتى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، وتطهيره من المستوطنات وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي بجميع الوسائل التي يضمنها القانون الدولي الذي نجتمع هنا تحت قبته.

ونعيد التأكيد أيضا على أن ما تطالب به سوريا من أجل تحقيق السلام ليس تنازلات تقدمها إسرائيل وتروج لها بأنها مؤلمة، بل أراضي وحقوقا مغتصبة يجب أن تعود بكاملها إلى أصحابها الشرعيين. هذا هو معنى السلام الحقيقي العادل والشامل الذي توافقت الأسرة الدولية عليه.

السيد سلسبيلي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أسجل رسميا هنا في الجمعية أن وفدي، انطلاقا من روح التضامن مع الشعب الفلسطيني وقضيته، ومع الشعوب الأخرى الرازحة تحت الاحتلال، قد صوت تأييدا لجميع مشاريع القرارات التي اعتُمدت توا، أي القرارات ٦٥/١٣ و ٦٥/١٤ و ٦٥/١٥ و ٦٥/١٦ في إطار البند ٣٧ من جدول الأعمال، قضية فلسطين، وكذلك القرارين ٦٥/١٧ و ٦٥/١٨ في إطار البند ٣٦ من جدول الأعمال، الحالة في الشرق الأوسط.

مع ذلك نود أن نعرب عن تحفظات وفدي بشأن أجزاء من تلك القرارات يمكن أن تفسر بأنها اعتراف بالنظام الإسرائيلي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص التقدير لكم، السيد الرئيس، على الصبر والالتزام المبدئي بالعدالة في منطقتنا اللذين تحليتم بهما يوم أمس، أثناء الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، واليوم، بحضوركم شخصيا جلستي الصباح وبعد الظهر للجمعية العامة كلتيهما. وإن وفد فلسطين يود أن يسجل رسميا تقديرنا الشديد لهذا الموقف المبدئي.

نود أن نعرب عن امتناننا وشكرنا لجميع البلدان التي قدمت أو شاركت في تقديم جميع القرارات ذات الصلة بقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط، ولجميع من صوتوا تأييدا لها.

إننا نعتقد أن نتائج التصويت تبين بجلاء في أي جانب يقف المجتمع الدولي بشأن مسألة العدالة بقدر ما تتصل بقضية فلسطين. وإننا نشعر بامتنان شديد لذلك الدعم. فهو يعطي شعبنا قوة إضافية لمواصلة نضاله من أجل إنهاء الاحتلال وكذلك، على ما نأمل، من أجل تحقيق حلمنا جميعا. ولقد عبّر الرئيس باراك أوباما ببلاغة ودقة عن ذلك الحلم في أيلول/سبتمبر (انظر A/65/PV.11) عندما قال إنه ربما في العام المقبل، في مثل هذا الوقت تقريبا، ستكون دولة جديدة قد انضمت إلى الأمم المتحدة.

بعض الناس يعتقدون أن هذه القرارات، عندما تعتمد بهذه الأغلبية الساحقة، أحادية الجانب. إن المجتمع الدولي بأسره وتجمعات ضخمة من الأمم – حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي والمجموعة العربية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والجماعة الكاريبية – باختصار، في كل مكان ينظر إليه المرء فإنه سيجد عددا ضخما من البلدان التي صوتت تأييدا للقرارات. هل لكل هؤلاء الشعوب جدول أعمال متسم بأحادية الجانب تدافع عنه؟ لا أعتقد ذلك. بل إنني أعتبر ذلك التأكيد مدعاة للسخرية، ولا أعتقد أن أحدا سيحمله محمل الجد.

وفيما يتصل بالإيحاء بطلب تقديم تنازلات من جانب واحد، أعتقد أننا، الشعب الفلسطيني، قدمنا تنازلات تاريخية في عام ١٩٧٤ عندما قبلنا بفكرة الحل القائم على دولتين. وقد أضفينا الطابع القانوني على تلك الفكرة بإعلاننا الاستقلال في عام ١٩٨٨.

وأعتقد أن الدول العربية عندما اعتمدت مبادرة السلام العربية – التي تدعو إلى الانسحاب الكامل لإسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧، وإلى تأسيس

دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، مقابل تطبيع العلاقات مع دولة إسرائيل – فإننا تقدمنا بتنازلات مؤلمة، في حين أن الجانب الآخر لا يقبل حتى بتقديم تنازلات صغيرة مدرجة في قرار متوازن تماما، مثل القرار الخاص بالتسوية السلمية.

الملاحظة الأخيرة التي وددت الإدلاء بها هي: ما هي قيمة هذه القرارات؟ هذه القرارات ترفع لواء القانون الدولي، وهذه هي أكبر مساعدة يمكن تقديمها لعملية تفاوض جادة تفضي إلى السلام بيننا والإسرائيليين. هذه هي قيمة هذه القرارات، وإذا ظن البعض أننا لا نرفع لواء القانون الدولي في الأمم المتحدة، فأرجو منهم أن يشرحوا لي ولجميع الحاضرين ما فائدة الأعمال التي ننخرط فيها هنا. إنني أعتقد أن رفع لواء القانون الدولي مساهمة جمة في أي عملية سلام وفي نجاح تلك العملية.

نشكركم، السيد الرئيس، مرة أخرى ونود أن نقول إن اليومين الماضيين كانا مصدر إلهام كبير لنا، نحن الشعب الفلسطيني. وإنني أثق بأن هذا سيساعدنا في تحقيق أهدافنا في أسرع وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٦ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.